



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

## الموضوع:

دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

دراسة حالة مؤسسة جيجل - الكاتمية للفلين - JLE -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية  
تخصص: فحص محاسبي

الأستاذة المشرفة:

بوسكار ربيعة.

إعداد الطالب:

بوميمز فريد.

...../2015	رقم التسجيل:
.....	تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2014-2015

القسم: العلوم التجارية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

The image displays the Basmala in a highly stylized, bold black calligraphic font. The text is arranged in a circular, slightly tilted format. Five long, vertical arrows point upwards from the top of the letters, indicating the direction of the primary strokes. Small numbers (1, 2, 3) are placed near the start of these strokes to denote the sequence of writing. The calligraphy features thick, rounded lines and intricate flourishes, particularly in the 'B' and 'S' characters. The overall composition is clean and focused on the technical aspects of the script.

# إهداء

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل وأنر سبيلنا بنور العلم ومهد لنا طريق النجاة

أهدي ثمرة عملي هذا إلى أغلى ما لدي في الوجود وأعز ما أملك في الحياة

إلى الزبيبة كرسا حياتهما لأجلي أُمِّي وأبِي حفظهما الله ورعاهما.

إلى كل العائلة صغيرا وكبيرا.

إلى الأهل والأقارب وكل من أحببناهم وأحبونا وتمنوا لنا الخير والنجاة

إلى كل من كان لنا الشرف بالتعرف إليهم خلال مشوارنا الدراسي

إلى كل من كان سند لنا وكان له الفضل في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

فريد

## شكر وعرفان

باسمك اللهم نستعين على أمور الدنيا والدين وبك أمنا وعليك توكلنا  
وإليك المصير

والصلاة والسلام على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، نبي الرحمة  
ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

هي كلمة أبت إلا الحضور، هي كلمة شكر وتقدير لله - عز وجل - الذي  
وفقني على إتمام هذا العمل في أحسن الأحوال وأتمنى أن يكون سندا علميا  
نافعا لكل من يطلع عليه.

ولا يسعني وأنا بصدد وضع اللمساة الأخيرة لهذا العمل إلا أن أتقدم بشكري  
وتقديري وجزيل امتناني للأستاذة المشرفة " بوسكار ربيعة " التي أمدتني  
بتجربتها وصادق عونها.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة الذين قبلوا  
وتحملوا عناء قراءة وتفحص ومناقشة هذه المذكرة.

وأتوجه بجزيل الشكر إلى كل إطارات وعمال مؤسسة جيجل \_ الكاتمية للفنيين  
وعلي رأسهم " كيموش فخر الدين " رئيس دائرة المحاسبة والمالية على كل ما  
قدموه لي من مساعدة ونطاق إتمام هذا العمل المتواضع.

وأخيرا أسدي عبارات العرفان إلى كل شخص مد لي العون لإنجاز هذه  
المذكرة.

## الملخص

إن الهدف من وراء هذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، من أجل تقديم معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية للمؤسسة وذلك باستعمال قائمة التدفقات النقدية التي تبوب إلى تدفقات تشغيلية واستثمارية وتمويلية .

ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة في الجانب النظري كلا من التحليل المالي وقائمة التدفقات النقدية على حدي وبشكل مفصل من أجل إعطاء نظرة عامة حول هذين المتغيرين ، أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة ميدانية إلى مؤسسة وطنية ، وتم تحليل النتائج باستخدام مؤشرات التحليل المالي التقليدية لها، وقد جاءت النتائج لتبين أن قائمة التدفقات النقدية تغطي النقص الموجود في القوائم المالية التقليدية أي أنها مكتملة لها مما يستوجب على المؤسسة إعطاء أهمية أكبر إلى هذه القائمة ، لأنها ستسهل عليها معرفة الوضعية المالية لها من خلال معرفة مدي قدرتها على توليد النقدية وتقييم سيولتها وجودة الربحية والسياسات المالية لها.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي، القوائم المالية، التدفقات النقدية.

## Résumé

L'objectif de cette étude est de savoir dans quelle mesure l'analyse de la situation financière de l'organisation, de fournir des informations sur l'historique des flux de trésorerie change en espèces et en utilisant le flux de trésorerie, ce blocage à opérationnel et les flux d'investissement et financement.

Pour atteindre cet objectif, nous avons étudié dans la théorie de base financière, analyse et flux de trésorerie et en détail afin de donner un aperçu de ces deux variables, soit dans la demande, nous avons un champ d'études dans une institution nationale, et les résultats ont été analysés en utilisant les indicateurs classiques d'analyse financière et les résultats pour afficher ce flux de trésorerie pour couvrir les déficits des états financiers conventionnels qui complète, qui prévoit l'institution doit donner plus d'importance à cette liste, car il facilitera leur statut financier grâce à sa capacité à générer de trésorerie et de liquidité et de rentabilité et de politiques financières.

Mots clés :

Analyse financière, les états financiers, flux de trésorerie.

## فهرس المحتويات

.....	البسمة
.....	كلمة شكر
.....	الإهداء
IV- II.....	الفهرس
.....	قائمة الأشكال و الجداول
.....	قائمة الملاحق
د - أ.....	المقدمة
5.....	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي
6.....	تمهيد
7.....	المبحث الأول : ماهية التحليل المالي
7.....	المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي
9.....	المطلب الثاني : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
11.....	المطلب الثالث:أنواع التحليل المالي و نتائجه
14.....	المطلب الرابع: خطوات التحليل المالي و مجالاته
16.....	المبحث الثاني: مصادر معلومات التحليل المالي
16.....	المطلب الأول :مفهوم القوائم المالية
18.....	المطلب الثاني: عرض القوائم المالية
22.....	المبحث الثالث :أدوات التحليل المالي
22.....	المطلب الأول: ماهية النسب المالية و التوازنات المالية
25.....	المطلب الثاني :التحليل المالي باستخدام النسب المالية
30.....	المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازنات المالية
33.....	خلاصة:
34.....	الفصل الثاني :التحليل المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية
35.....	تمهيد

36.....	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية
36.....	المطلب الأول: نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدية
38.....	المطلب الثاني: تعريف قائمة التدفقات النقدية والعناصر المتعلقة بها
39 .....	المطلب الثالث : أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية
42.....	المبحث الثاني: تبويب وإعداد قائمة التدفقات النقدية
42.....	المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية
45.....	المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية
	<b>المبحث الثالث : مؤشرات تحليل الوضعية المالية للمؤسسة المرتكزة على قائمة التدفقات النقدية</b>
52.....	المطلب الأول: مؤشرات جودة السيولة
54.....	المطلب الثاني: مؤشرات جودة الربحية
55.....	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السياسات المالية للمؤسسة
57.....	خلاصة

## الفصل الثالث: قائمة التدفقات النقدية كآلية لتحليل الوضعية المالية بمؤسسة

58.....	جيجل_الكاتمية للفلين
59.....	تمهيد
60.....	المبحث الأول: تقديم مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين
60.....	المطلب الأول:نشأة وتطور المؤسسة
61.....	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
65.....	المطلب الثالث:الأهمية الاقتصادية للمؤسسة وأهدافها
66.....	المبحث الثاني:مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية وطريقة إعدادها
66.....	المطلب الأول:مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية
69.....	المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة
74.....	المبحث الثالث: مؤشرات تحليل الوضعية المالية لمؤسسة جيجل_ الكاتمية للفلين
74.....	المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية التقليدية

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة بالاعتماد علي المؤشرات المشتقة

77.....	من قائمة التدفقات النقدية
82.....	خلاصة
83.....	الخاتمة
87.....	المراجع
92.....	الملاحق

## قائمة الأشكال و الجداول

### 1- الأشكال:

رقم الصفحة	البيان	الرقم
09	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	(1-1)
64	يبين الهيكل التنظيمي لمؤسسة جيجل _ الكاتمية للفلين - JLE -	(1-3)

### 2- الجداول:

الصفحة	البيان	الرقم
19	مكونات الميزانية العمومية	(1-1)
44	العناصر الرئيسية لجدول التدفقات النقدية	(1-2)
46-45	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	(2 - 2)
51-50	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة	(3-2)
67-66	أصول الميزانية المقارنة لسنة 2014 لمؤسسة جيجل _ الكاتمية للفلين - JLE -	(1-3)
67	خصوم الميزانية المقارنة لسنة 2014 لمؤسسة جيجل _ الكاتمية للفلين - JLE -	(2-3)
68	جدول حسابات النتائج المقارن لسنة 2014 لمؤسسة جيجل _ الكاتمية للفلين - JLE -	(3-3)
73-72	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة جيجل _ الكاتمية للفلين - JLE -	(4-3)
74	حساب نسب السيولة لمؤسسة جيجل _ الكاتمية للفلين - JLE -	(5-3)
76	حساب نسب النشاط لمؤسسة جيجل _ الكاتمية للفلين - JLE -	(6-3)
77	حساب نسب الربحية لمؤسسة جيجل _ الكاتمية للفلين - JLE -	(7-3)
78	مؤشرات جودة السيولة لمؤسسة جيجل _ الكاتمية للفلين - JLE -	(8-3)
79	مؤشرات جودة الربحية لمؤسسة جيجل _ الكاتمية للفلين - JLE -	(9-3)
80	مؤشرات تقييم السياسات المالية لمؤسسة جيجل الكاتمية للفلين - JLE -	(10-3)

يعتبر التحليل المالي موضوعاً هاماً استقطب اهتمام الباحثين والمختصين، حيث شهد عدة تطورات كبيرة وإدخال أدوات تحليلية متعددة ومتنوعة تتماشى مع التقدم الذي شهدته الساحة الاقتصادية، والذي أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث الاقتصادية بالمؤسسات وصياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات تمويلية واستثمارية رشيدة. ومن هذا المنطلق لم يعد التحليل المالي وسيلة تقتصر فقط على القوائم المالية التقليدية المعدة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، وإنما أصبح من الضروري استخدام قوائم مالية أخرى تعتمد على الأساس النقدي.

ونظراً لأن القوائم المالية التقليدية تعد وفقاً لمبدأ الاستحقاق وتعاني من قصور في بعض الجوانب مما يجعلها عائقاً أمام مستخدميها في الحصول على معلومات أكثر فاعلية وتوفير مستوى مناسب وعادل من الإفصاح. وبسبب حاجة العديد من المستخدمين للمعلومات التي تعد وفق الأساس النقدي فقد أدت البحوث والدراسات المحاسبية والتي أشرفت عليها منظمات مهنية محاسبية إلى ظهور قائمة التدفقات النقدية، ولأهميتها قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي السابع الخاص بها.

يتم التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المشتقة منها كغيرها من القوائم المالية، ورغم أن تطور هذه المؤشرات كان بطيئاً وضعيفاً مقارنة بالمؤشرات المالية التقليدية إلا أنها تعتبر من أهم أساليب التحليل المالي، لما توفره من رؤية شاملة حول تقييم السياسة المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على توليد النقدية وتقييم جودة ربحيتها وسيولتها من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

ويستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المنشأة واتخاذ القرارات الخاصة حسب الوضعية المالية للمنشأة، فالتحليل المالي يهتم بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية ثم يتم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط المالية للمنشأة وإجراء التصنيف، ثم تفسير الخطط والسياسات المتوصل إليها والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات المناسبة. غير أنه قبل أن نتناول الموضوع يجدر بنا أن نطرح الإشكالية التالية.

### الإشكالية :

**ما الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؟**

ومحاولة الإجابة على هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

• ما هي أهمية قائمة التدفقات النقدية مقارنة مع باقي القوائم المالية ؟

• كيف يمكن معرفة الوضعية الحقيقية لمؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين؟

وللإجابة على التساؤلات السابقة حددت الفرضيات التالية كنقطة انطلاق هذا البحث:

- تكمن أهمية قائمة التدفقات النقدية في كونها تعد على أساس النقدية وليس كباقي القوائم التي تعد على أساس الاستحقاق .

- يمكن معرفة الوضعية المالية الحقيقية لمؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين من خلال تحليل النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية

#### أسباب اختيار الموضوع :

هناك أسباب عديدة أدت بنا إلي اختيار هذا الموضوع بالذات ،منها أسباب ذاتية وأخري موضوعية.

- الأسباب الذاتية:
- كون الموضوع مرتبط بدراستنا وتخصصنا، وكذلك إيماننا بأهمية دراسة الموضوع خصوصا في الحياة العملية المستقبلية .
- اهتمامي الشخصي بكل مواضيع المحاسبة ومحاولة مني من خلال هذا البحث ، لاكتشاف كل ما هو جديد .

#### الأسباب موضوعية:

- الأهمية البالغة التي اكتسبتها قائمة التدفقات النقدية في السنوات الأخيرة.
- محاولة مني لمعرفة كيفية القيام بالتحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية ودورها في تطوير وتحسين قرارات المؤسسة .

#### أهمية الدراسة :

- في هذه الدراسة نحاول التركيز على الدور المهم الذي تقوم به قائمة التدفقات النقدية من خلال تزويد المساهمين والإدارة بالمعلومات اللازمة حول السيولة والوضعية المالية للمؤسسة ومدى مرونتها حيث تعتبر هذه القائمة مؤشر جيد على مصداقية الربح للمؤسسة .
- التعرف على قائمة حديثة التطبيق والوجود في الجزائر وهي قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر من أهم القوائم المالية .
- إن إعداد قائمة التدفقات النقدية يساعد مستخدمي البيانات الحسابية الإجابة على أسئلة لا يمكن الإجابة عليها بالرجوع إلى بيانات حسابية أخرى .

#### أهداف الدراسة :

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية إلى جانب مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي :
- التعرف على قائمة التدفقات النقدية كأحد أهم القوائم المالية و توضيح أهميتها.

- توضيح مساهمة قائمة التدفقات النقدية في إعلام المؤسسة الاقتصادية عن وضعها المالي .
- تشخيص الوضعية المالية للشركة انطلاقا من التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية وبالتالي اتخاذ جملة من القرارات الاقتصادية الهامة.

### منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة اختصاصنا ومتطلبات موضوع الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع المدروس ، وفي الجانب التطبيقي قمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي لتدعيم الدراسة النظرية .

### هيكلية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية وما تفرع عنها من أسئلة فرعية ،وللتحقق من مدي صحة الفرضيات في جانبها النظري و التطبيقي ،فقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كمحاولة لتغطية أهم جوانب الموضوع وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول وقد خصصناه للتحليل المالي حيث تطرقنا فيه إلي مفهوم التحليل المالي وأنواعه والأطراف المستفيدة منه والخطوات والمراحل المتبعة في عملية التحليل، كما تطرقنا إلى مصادر معلومات التحليل المالي وأهم النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي. بينما خصصنا الفصل الثاني للتحليل المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية ،حيث عرضنا فيه مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية، كما عرضنا فيه أيضا تبويب و طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية ومؤشرات تحليل الوضعية المالية المرتكزة على هذه القائمة ،أما الفصل الثالث فقد خصصناه لإسقاط المفاهيم النظرية على واقع مؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين حيث قمنا بتقديم المؤسسة وتحديد مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية وطريقة إعدادها في المؤسسة ، كما قمنا كذلك بحساب مؤشرات تحليل الوضعية المالية للمؤسسة .

### الدراسات السابقة:

#### دراسة حسين أحمد دحدوح :دراسة تحليلية للمحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية(2008)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاقتصادية وبيان الأثر الناتج من إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة وغير المباشرة في ملائمة المعلومات التي تقدمها هذه القائمة في اتخاذ القرارات

دراسة أمال نوري محمد: مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية (2013).

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وطبيعتها من حيث نشأت، أهدافها، مضمونها وطرق إعدادها مع مخطط يحدد الإطار العام للقائمة مبوبة حسب الأنشطة الثلاثة المكونة لها. كما تهدف أيضا إلي تبيان علاقة قائمة التدفقات النقدية مع القوائم المالية الأساسية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي )، والتعرف على أدوات التحليل المالي المتمثلة في المؤشرات الخاصة بالقوائم المالية الثلاثة وتحديد مدى انسجام أدوات التحليل المالي مع قائمة التدفقات النقدية ويتم ذلك باختبارها عملياً من خلال عينة البحث المختارة، إذ يتم تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشرات التحليل المالي المبنية على قائمتي الدخل والمركز المالي ومؤشرات التحليل المالي المبنية على التدفقات النقدية وعلاقة كل منهما.

## تمهيد

يعتبر التحليل المالي المستند على الطرائق و الأساليب العلمية، أحد الوسائل التي تستخدمها المشاريع الاقتصادية في قياس مقدرتها على المواصلة في الحياة الإنتاجية و توسيع حجم نشاطها ،من خلال إيجاد التناسق بين إمكانات المشروع المادية والمالية واستخدامها استخداما امثلا يحقق أعلى جودة في الإنتاج بأقل جهد ونفقة ، وتعد القوائم المالية الأساسية من أهم المصادر الداخلية للبيانات المالية اللازمة للتحليل المالي، كما يشكل التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات من أفضل الوسائل المعتمدة لتوضيح العلاقات بين الأرقام المدرجة في القوائم المالية المختلفة، وذلك لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بهدف اتخاذ القرارات المناسبة. وعليه سيتم التطرق لبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحليل المالي في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول نتناول فيه عموميات التحليل المالي أما المبحث الثاني فيتضمن مصادر معلومات التحليل المالي والمبحث الثالث والأخير وفيه نتطرق إلى أدوات التحليل المالي.

## المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

إن موضوع التحليل المالي يرتبط أساساً باستخدام المعلومات التي يتم توفيرها لإدارة المؤسسة والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف ذات المصلحة بهدف تحليلها، والذي يفيد في مجالات التنبؤ واتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

## المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي

## الفرع الأول : تعريف التحليل المالي

ولقد وردت مجموعة من التعاريف للتحليل المالي تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع ويمكن اختصارها كما يلي :

- 1\_ التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر ، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.
- 2\_ إن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها (التي يجري إعدادها وعرضها وفق طرق وأسس محددة تتضمنها النظرية المحاسبية )، وبمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة ، فقد يكون لأغراض تقييم قرار أو فرصة استثمارية أو لأغراض تقرير منح الائتمان أو بهدف تقييم الأداء للمنشأة أو لنشاط معين من أنشطتها<sup>1</sup>.
- 3\_ التحليل المالي هو مجموعة من الأدوات والأساليب الكمية المستخدمة في تحليل القوائم المالية للوصول إلى تشخيص حالات نقاط الضعف والقوة فيها، وتعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المقارنة بين المتغيرات المتماثلة<sup>2</sup>.

ويتضح من خلال التعاريف السابقة أنها تركز على آلية التحليل المالي وعلاقتها بالقوائم المالية إضافة إلى الهدف العام للتحليل المالي من المعلومات والبيانات اللازمة لانجاز العملية التحليلية ، وتتوقف درجة صدق النتائج وتعبيرها السليم عن الواقع على دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية التي يستخدمها المحلل المالي.

## الفرع الثاني : أهمية التحليل المالي :

تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره احد مجالات المعرفة الاجتماعية ،التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل، ويوضح العلاقات بين هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة إضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمنشأة ، وبالتالي يساعد

1 وليد ناجي الحياي،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي،مؤسسة الوراق،الأردن،2004، ص21.

2 عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية - النظرية والتطبيق - ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، 2006 ، ص100.

التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية ، ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتدرج في النقاط التالية :

- ✓ تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية ، وتشغيلها من ناحية أخرى ؛
- ✓ الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو ؛
- ✓ التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة<sup>1</sup>؛
- ✓ يعتبر احد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة ، ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال ؛
- ✓ تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتها المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة ؛
- ✓ يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة سواء كانت في منشآت تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها ، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة ؛
- ✓ يساعد في توسيع مستقبل الوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح وخسارة وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة الواجب اتخاذها لحماية هذه الوحدات الاقتصادية من الإفلاس وانقراض الملاك من خسائر محتملة<sup>2</sup> .

### الفرع الثالث :أهداف التحليل المالي

- ✓ معرفة الوضع المالي للمؤسسة ؛
- ✓ الحكم على ربحية المؤسسة ؛
- ✓ الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المؤسسة؛
- ✓ تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير و الطويل؛
- ✓ وضع الخطط المستقبلية وقواعد الرقابة الداخلية ؛
- ✓ التعرف على نقاط الضعف واقتراح الحلول والتوصيات ؛
- ✓ الحكم على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، sme financial، فلسطين، 2008، ص.3.

<sup>2</sup> وليد ناجي الحياي ، مرجع سابق، ص. ص 24- 25.

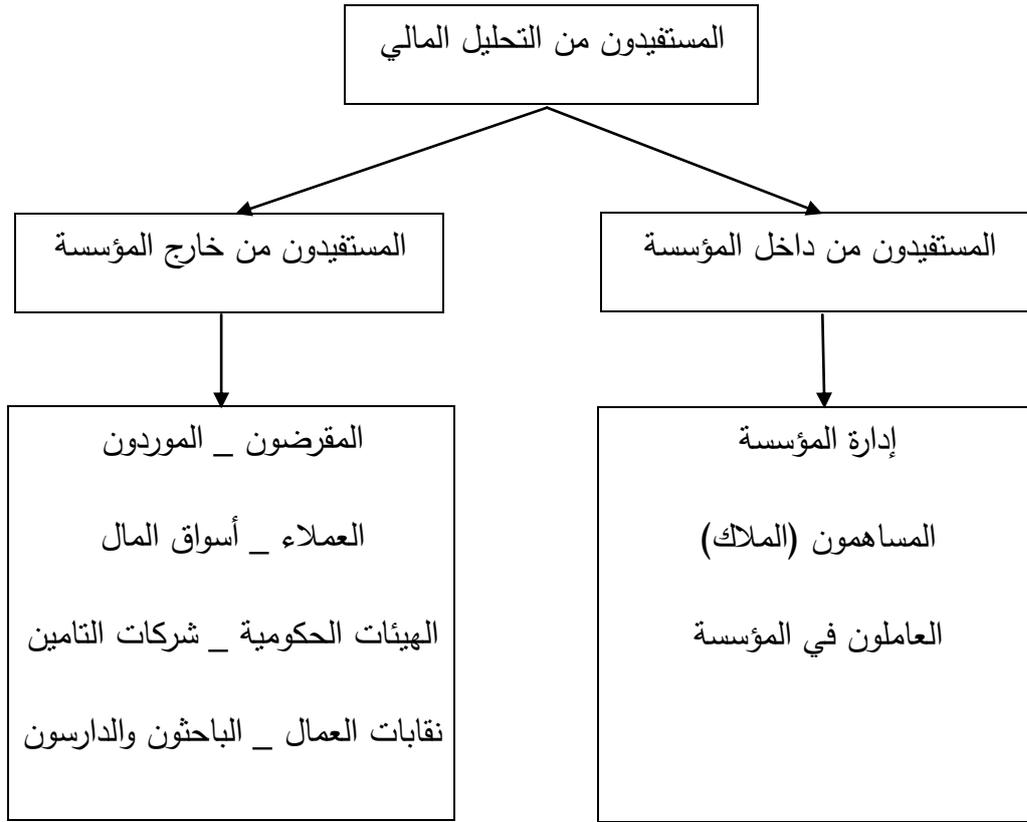
<sup>3</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي- ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص.72.

**المطلب الثاني : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي**

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي ، وتسعى كل جهة منها إلى الحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تمس مصالحها ، وعلى المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءتها ، فمنها من هو على قدر كبير من المعرفة ويحتاج إلى حقائق متعمقة ، ومنها ما هو على معرفة سطحية ويحتاج إلى حقائق عامة سهلة الفهم خالية من التعقيدات العلمية المتخصصة.<sup>1</sup>

ويمكن تبويب الجهات المستفيدة من التحليل المالي حسب درجة اهتمامها بنتائج التحليل كما يلي:

**الشكل رقم (1-1): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي**



**المصدر:** عدنان تايه النعيمي ، الإدارة المالية \_ مدخل نظري وتطبيقي - ، الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2006 ، ص.100.

نلاحظ من هذا الشكل أنه هناك أطراف كثيرة ومتعددة مستفيدة من التحليل المالي، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

**الفرع الأول: المستفيدون من داخل المنشأة**

ويقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المنشأة ، ابتداء من رئيس مجلس الإدارة و مروراً بمجلس الإدارة والمدير العام ومديري الإدارات و رؤساء الأقسام .

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص72 .

ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية في المنشأة يختلف نسبياً من مستوى إلى آخر نظراً لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها .

و يلاحظ أن هذه الفئة من المستفيدين تستخدم نتائج التحليل في:

- 1\_ الرقابة و التخطيط والتقويم واتخاذ القرارات الرشيدة، و بذلك فإنها تحتاج إلى معلومات مفصلة و ذات طابع إحصائي ملائم ، وعادة ما تتعلق هذه المعلومات بنظم المحاسبة الإدارية و التكاليف المختلفة في المنشأة .
- 2\_ الحصول على مؤشرات مالية كمية ، تتعلق بأداء المنشأة بصورة شاملة على اعتبار المنشأة وحدة متكاملة ولذلك تكون المعلومات اللازمة إجمالية مشتقة من نظام المحاسبة المالية وجدير بالذكر أن اهتمام هذه الفئة بالتحليل المالي في تزايد مستمر لتدعيم نشاطات الإدارة في كافة مجالات العمل الإداري و المالي و الفني في المنشأة .<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: المستفيدون من خارج المنشأة

#### أولاً: المقرضون

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمؤسسة أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة ، و قد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية فالدائنون تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعاً لنوع الدين وذلك لمعرفة سيولة المؤسسة ومدى وقدرتها على السداد<sup>2</sup> وتختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعاً لنوع الدين إلى :

- 1\_ أصحاب الديون قصيرة الأجل : يسعى أصحاب الديون قصيرة الأجل إلى التحقق مما إذا كانت المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية في مواعيد استحقاقها ، وبما أن مثل هذه الالتزامات لها علاقة بحجم السيولة المتوفرة في الصندوق أو في حساباتها الجارية في البنوك ، فإن هذه الفئة من الدائنين يهتمون بحساب نسب السيولة .

- 2\_ أصحاب ديون طويلة الأجل :يسعى أصحاب الديون الطويلة الأجل إلى التأكد من مدى قدرة الشركة على الوفاء بأقساط الديون ودفع الفوائد في تواريخ استحقاقها و لذلك نجدهم يركزون اهتمامهم على استخدام النسب التي تساعدهم على التنبؤ بقدرتها على تحقيق الأرباح و السيولة على المدى الطويل<sup>3</sup>.

#### ثانياً:الموردون

يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه و استقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العلمية

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي ، مرجع سبق ذكره، ص.ص22- 23.

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007 ، ص. 56.

<sup>3</sup> علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار إنترنا للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص 72 .

مدين للمورد ، ويعني هذا دراسة و تحليل مديونية العميل في دفاتر المورد و تتطور هذه المديونية ، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل .

### ثالثا: العملاء

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يتحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه ، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان<sup>1</sup> .

### رابعا: أسواق المال

من متطلبات إدراج الشركات لتداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر قوائم مالية لسنتين متعاقبين و تقوم أسواق المال بتحليل هذه القوائم و نشرها لتوضيح الأداء التاريخي للمؤسسات ومساعدة المستثمرين والمهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية .

### خامسا: الهيئات الحكومية

تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار وفي تحصيل الضرائب ورقابة المؤسسات التي تتمتع بدعم حكومي كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المدى الكلي أو القطاعي.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي و نتائجه

#### الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة ، يكمل بعضها الآخر، لذلك نجد مجموعة من التصنيفات أهمها ما يلي :

#### أولاً: حسب الجهة القائمة بالتحليل

حسب الجهة القائمة بالتحليل يمكن تقسيم التحليل المالي إلى:

#### 1- التحليل الداخلي

يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أي وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة، مثل الإدارة المالية ، قسم المحاسبة، التدقيق المالي ....الخ وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المنشأة في مستوياتها الإدارية المختلفة .

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي ،مرجع سابق ، ص66.

<sup>2</sup> أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس والتطبيقية، الطبعة الأولى، 2010 ، ص77.

**2- التحليل الخارجي:**

يقصد بالتحليل الخارجي التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة ، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية وتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات القائلون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك و البنوك المركزية ، والطرق الصناعية والطرق التجارية ومدقق الحسابات الخارجي..... الخ .

**ثانيا: من حيث الأسلوب**

ويمكن تقسيمه حسب الأسلوب إلى:

**1- التحليل الراسي:**

ويعرف كذلك بالتوزيع النسبي ،إن هذا التحليل يعني تحليل كل قائمة مالية على حدي (قائمة التكاليف، قائمة الدخل، قائمة المركز المالي ) تحليلا راسيا أي تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها، و هذا الأسلوب يهتم بمقارنة الجزئيات ببعضها البعض ، و بمقارنة كل مجموعة جزئية بالمجموعة الكلية .

**2- التحليل الأفقي (المتغير):**

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصان عبر فترة زمنية ، وخلافا للتحليل الرئيسي الذي يتميز بالسكون ، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة<sup>1</sup>.

**ثالثا: من حيث الفترة التي يغطيها التحليل****1- التحليل المالي قصير الأجل:**

وقد يكون التحليل راسيا أو أفقيا، لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة و يستفاد منه في قياس قدرات و انجازات المشروع في الأجل القصير و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة.

**2- التحليل المالي طويل الأجل :**

ويرتكز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل ،إضافة إلى تغطية التزامات المنشأة الطويلة بما في ذلك القدرة على دفع الفوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المنشأة في الأسواق المالية<sup>2</sup>.

**الفرع الثاني :نتائج التحليل المالي**

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص29.

<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 49 .

إن التحليل المالي بصفة عامة يقوم بإجراء فحص للسياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة معينة من نشاطها ، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات لفهم مدلولاتها و اقتراح إجراءات مالية على المؤسسة تسمح باستثمارها و التحسن أكثر إذا أمكن.

و يمكن أن نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي

### أولا: نتائج التحليل الخارجي

تتمثل أهم نتائج التحليل الخارجي في:

- ✓ تقديم ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي ؛
- ✓ تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحدد الأرقام الخاصة للضرائب ؛
- ✓ تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج الضرائب ؛
- ✓ الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك ؛
- ✓ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستغلالية للمؤسسة ؛
- ✓ مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات نفس القطاع و إظهار أحسنها أو أضعفها<sup>1</sup> .

### ثانيا: نتائج التحليل الداخلي

كما يمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله :

- ✓ إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- ✓ الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة تحت التحليل ؛
- ✓ التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا؛
- ✓ اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
- ✓ وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة ؛
- ✓ وضع النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة....الخ) حيث التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة و لا يقل أهمية عنه
- ✓ إعطاء أحكام على مدى التوازنات المالية في المؤسسة و على المردودية فيها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، الجزائر، الدار المحمدية العامة، 1999، ص.ص 12-13.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

## المطلب الرابع: خطوات التحليل المالي و مجالاته

## الفرع الأول: خطوات التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة من الخطوات المتتالية تشكل في مجملها المنهج العلمي، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل، تساعد في وضع التطورات المطلوبة من خلال النتائج المتحققة و بصفة عامة تتمثل خطوات التحليل المالي فيما يلي :

- ✓ تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، أو تحليل إنتاجية العمل... الخ ؛
- ✓ جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف من التحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، و من ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة، وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المشروع مثل المبيعات والإنتاج ؛
- ✓ تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت ممكن وهذه الخطوة، تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى العلمي والفني الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل ؛
- ✓ تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل ؛
- ✓ تحليل المؤشرات التي تم الوصول إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي ؛
- ✓ كتابة الاستنتاجات و التوصيات النهائية (كتابة التقرير) <sup>1</sup>.

## الفرع الثاني: مجالات التحليل المالي

يستخدم التحليل المالي في المجالات التالية :

## أولاً: التحليل الائتماني

ويقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 25-26.

**ثانياً: التحليل الاستثماري**

ويقوم بهذا التحليل جمهور المستثمرين وذلك لتقديم استثمارهم في أسهم المؤسسات و سندات القرض، كذلك للمحافظة على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها

**ثالثاً: تحليل الاندماج**

في حالة رغبة المؤسسة في شراء مؤسسة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم فتقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى ملاءمته.

**رابعاً: تحليل النمو**

وهو لتقييم ربحية المؤسسة و كفاءتها في إدارة الأصول ، وتوزيعها المالي و سيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، و كذلك مقارنة أدائها بالمؤسسات الأخرى و التي تعمل في نفس المجال.

**خامساً: التخطيط**

لأدوات التحليل المالي دور مهم في عملية التخطيط من حيث تقييم الأداء السابق للمؤسسة ، وتقدير الأداء المتوقع<sup>1</sup>.

**سادساً: الرقابة المالية**

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة الأعمال للتأكد أن تنفيذها يسير وفق المعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف و معالجتها في الوقت المناسب.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص.ص 12-13.

<sup>2</sup> سيد عطا الله السيد، النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الرابية للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، ص 66 .

## المبحث الثاني: مصادر معلومات التحليل المالي

إن التعرف على أهداف التقارير المالية والقوائم المالية الأساسية من حيث محتواها أو من حيث العلاقة التي تجمعها، أصبحت تكتسي أهمية كبيرة للمحللين الماليين، ويتجلى ذلك في عرض أهم ميزات تلك القوائم المالية ودورها في التقييم العادل لأسهم الشركة خاصة وأن أسواق المال غالباً ما يسجل بها تحفظات حول تلك التقارير.

## المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

## الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

تعددت تعريفات القوائم المالية من حيث الجوانب التي ينظر إليها وكذلك لتعدد أفكار الأشخاص المعنيين بها و هذه بعض التعاريف المقترحة:

## ✓ التعريف الأول

تعرف القوائم المالية بأنها الكشف أو الجداول التي تلخص من جهة المستوى الذي آلت إليه قيمة أصول و التزامات المؤسسة، من جهة أخرى النتيجة المالية المحصل عليها نتيجة مزاولتها مختلف الأنشطة الاقتصادية يركز هذا التعريف على نوعين من القوائم المالية التي تعد لتشخيص قدرات المؤسسة، النوع الأول يستعرض الأصول والخصوم للوفاء بالتزاماتها و من جهة قدرتها على مواصلة عملها في الميدان الاقتصادي من جهة أخرى، أما النوع الثاني فيعكس نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة<sup>1</sup>

## ✓ التعريف الثاني

تعرف القوائم المالية على أنها نتائج النشاط المعلوماتي في المؤسسة من خلال الفترة المالية التي تتعلق بها و المحددة قانوناً، باعتبارها ملخص للأحداث المالية وتأثيراتها على أصولها والتزاماتها و حقوق ملكيتها. يبين هذا التعريف بأن القوائم المالية هي مخرجات نضام المعلومات المحاسبي، بحيث أنها يجب أن تكون مهيكله وممنهجه بشكل نموذجي يسمح بتحويل البيانات إلى معلومات سهلة التفسير والتحليل.<sup>2</sup>

## ✓ التعريف الثالث

تعرف أيضاً القوائم المالية بأنها مجموع البيانات المسجلة وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، والتقارير الشخصي لها يتوقف على مدى خبرة الأشخاص القائمين على إعداد هذه القوائم و مدى استيعابهم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

<sup>1</sup> حسين مصطفى هلال، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص28.

<sup>2</sup> عصمان إيمان، دور التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2011، ص4.

هذا التعريف ركز على الأطراف المعدة لهذه القوائم وضرورة مراعاتهم للمعرفة التامة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لأنه من خلالها يتم ترجمة أعمال المؤسسة بشكل سليم ، وكذلك تجنباً لإعطاء نتائج مضللة لعدم الدقة في تجسيد هذه المبادئ في الواقع العلمي<sup>1</sup> ومن خلال هذه التعاريف السابقة يمكن القول بأن القوائم المالية عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة و المجدولة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، يتم من خلالها توضيح نتائج المعاملات الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، تسقيدها منها الأطراف التي لها مصالح مع المؤسسة .

### الفرع الثاني: أهمية و أهداف القوائم المالية

#### أولاً: أهمية القوائم المالية

تتجلى أهمية القوائم المالية في الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة داخل المحيط الاقتصادي و يمكن تلخيص هذه الأهمية فيما يلي :

- ✓ أداة اتصال فمن خلالها يتم توصيل رسالة مفهومة و واضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية المستثمرين، العملاء، البنوك، العمال والمحليين...الخ عن نشاط المؤسسة و النتائج المترجمة عنها؛
- ✓ تساعد مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وكذا معرفة مستوى أداء إدارتها و كفاءتها في استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفها ؛
- ✓ مصدر مهم للمعلومات حول سيولة المؤسسة والتي يستفيد منها المقرضون لمعرفة مدى قدرتها على تسديد التزاماتها، وكذلك المالكين الحاليين لتقييم إمكانية استمرار أو زيادة أرباحها ؛
- ✓ تساعد في معرفة المرونة المالية للمؤسسة أي قدرتها على تعديل مقدار و توقيت التدفقات النقدية حتى يتمكن الاستجابة للاحتياجات و الفرص الغير المتوقعة .
- ✓ وسيلة تساعد في صياغة السياسة الضريبية و الاقتصادية من طرف الحكومة ، كما تساعد اتحادات العمال في التحديد الدقيق للدخل، وبالتالي تستعمل كأساس لتفاوض حول الأجور.<sup>2</sup>

#### ثانياً: أهداف القوائم المالية

يمكن تلخيص أهداف القوائم المالية فيما يلي :

- ✓ قياس مدى نجاح المشاريع خلال فترة زمنية محددة في استغلال الموارد المالية المتاحة ؛

<sup>1</sup> أحمد مخلوف، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد حلب البلدة، 13-15 أكتوبر، 2009 ، ص1.

<sup>2</sup> فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة، مؤسسة،الوراق، الأردن، 1999 ، ص142 .

- ✓ توفير المعلومات حول المركز المالي و الأداء و التغييرات فيها ، حتى تكون مفيدة للمستخدمين في صنع القرارات الإدارية ؛
- ✓ تقديم معلومات عن درجة و كيفية تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين ؛
- ✓ توفير معلومات عادلة و موثوق فيها عن الموارد الاقتصادية التي تمتلكها المؤسسة من جهة و الالتزامات المترتبة عنها اتجاه المالكين و المقرضين من جهة أخرى ؛<sup>1</sup>
- ✓ الإفصاح عن الأسس و السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة في إعداد القوائم المالية ؛
- ✓ توفير معلومات تتعلق بملاحظات و تغييرات الإدارة ، والتي تزيد من منفعة المعلومات التي تتضمن القوائم المالية، عن طريق إيضاح العمليات و الظروف التي تعكس أثرها على الأرقام المحاسبية أو إيضاح الافتراضات التي استخدمت في إعداد القوائم المالية ؛
- ✓ توفير المعلومات المتعلقة بموارد المؤسسة و التزاماتها و التغييرات الطارئة عليها والتي تساعد المستخدمين في تحديد نواحي القوة و الضعف و كذلك تقدير الإمكانيات المالية و احتمالات مواجهة العسر المالي .<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: عرض القوائم المالية

تتكون القوائم المالية للشركة من الميزانية ، قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) ، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغييرات في الحقوق الملكية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية

الفرع الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي )

أولاً: تعريف الميزانية

تعرض الميزانية صورة للمركز المالي للشركة من خلال بيان ما لها من ممتلكات وما عليها من التزامات مالية .

### ثانياً: محتوى الميزانية

#### 1- الأصول:

تعرف الأصول بأنها "منافع اقتصادية مستقبلية حصلت عليها الشركة نتيجة لمعاملات أو أحداث تمت في وقت سابق" ، كما يمكن تعريفها أيضا بأنها "الموارد الاقتصادية للمشروع التي يتم الاعتراف بها وقياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها" .

<sup>1</sup> حسين القاضي، مأمون الحمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص 273 .

<sup>2</sup> أحمد محمد نور شحاتة، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008 ، ص 42 .

2- الخصوم :

وهي تضحيات أو مصاريف متوقعة تعطي منافع اقتصادية في المستقبل نتيجة للالتزامات الحالية كتحويل أو نقل أصل أو تقديم الخدمات إلى المؤسسات الأخرى و تتكون هذه الخصوم من :

أ- **الالتزامات** : وهي ما على الشركة من التزامات واجبة الدفع إلى الدائنين

ب- **حقوق الملكية**: هي حصة الملاك في المؤسسة موضوع الميزانية و يمكن أن يعبر عن هذه القيمة بأنها مساهمة صاحب أو أصحاب المؤسسة.<sup>1</sup>

ثالثا: شكل الميزانية العمومية

الجدول التالي يوضح مكونات الميزانية العمومية من منظور مالي

الجدول رقم (1-1): يبين مكونات الميزانية العمومية

الخصوم (الالتزامات)	الأصول (الموجودات)
<p><b>الالتزامات المتداولة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الدائنون (الذمم الدائنة)</li> <li>- أوراق الدفع</li> <li>- مستحقات أخرى</li> </ul> <p><b>الديون طويلة الأجل</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- قروض طويلة الأجل</li> <li>- السندات</li> <li>- الأسهم الممتازة</li> </ul> <p><b>حق الملكية</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- رأس المال المدفوع (الأسهم العادية)</li> <li>- الاحتياطات و الأرباح المحتجزة</li> </ul>	<p><b>الأصول المتداولة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- نقديات</li> <li>- أوراق مالية قصيرة الأجل</li> <li>- الذمم (الحسابات المدينة)</li> <li>- المخزون السلعي</li> <li>- أصول متداولة أخرى</li> </ul> <p><b>الأصول الثابتة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- المباني الآلات والمعدات والتجهيزات</li> <li>- شهرة المحل</li> <li>- مخصص الإهلاك</li> </ul>
مجموع الخصوم	مجموع الأصول

المصدر: بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 20.

<sup>1</sup> بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 20.

## الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج

## أولاً: تعريف قائمة الدخل

تمثل قائمة الدخل كل من إيرادات و مصاريف الشركة ، حيث تعبر عن نتائج الشركة إما بالربح أو بالخسارة ويتم إعدادها بطريقة توضح جميع إيرادات الشركة و ما يقابلها من مصاريف و نفقات، سواء الناتجة عن النشاط الفعلي للشركة أو الأنشطة الخارجية الأخرى التي تحقق عوائد معينة .

## ثانياً: محتوى جدول حسابات النتائج

يحتوي جدول حسابات النتائج على المعلومات التالية :

- 1- القيمة المضافة للاستغلال: وتمثل الفارق ما بين إنتاج السنة (ح/70، ح/72، ح/73، ح/74) و استهلاكات السنة ( أي مجموع الحسابات ح/60، ح/61، ح/62 )
- 2- إجمالي فائض الاستغلال: يساوي القيمة المضافة للاستغلال ناقص (ح/63، ح/64)
- 3- النتيجة العملياتية (التشغيلية): تساوي إجمالي فائض الاستغلال + (ح/75 + ح/78) - (ح/65 + ح/68)
- 4- النتيجة المالية: تمثل الفرق ما بين النواتج المالية و الأعباء المالية
- 5- النتيجة العادية قبل الضريبة: تساوي النتيجة التشغيلية + النتيجة المالية
- 6- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: النتيجة العادية قبل الضريبة ناقص الضريبة
- 7- النتيجة غير العادية: تساوي الفرق بين النواتج غير العادية و الأعباء العادية
- 8- صافي النتيجة للسنة المالية: هو مجموع النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة الغير العادية<sup>1</sup>

## الفرع الثالث: قائمة التدفقات النقدية

تعرف التدفقات النقدية على أنها وسيلة لتوضيح المركز النقدي للمؤسسة و كيفية تغيير هذا المركز خلال مدة معينة ، كما تعتبر مكملة لقائمة المركز المالي ، الميزانية و قائمة الدخل .

ملاحظة: سيتم التطرق بالتفصيل لهذه القائمة في الفصل الثاني من هذه المذكرة

## الفرع الرابع: قائمة تغيير الأموال الخاصة

إن المعيار المحاسبي الدولي يشترط على المؤسسة أن تقوم بعرض قائمة التغيير في حقوق الملكية كعنصر منفصل عن القوائم المالية و يجب أن تتضمن ما يلي :

✓ الربح والخسارة عن الفترة ؛

✓ كل عنصر من الدخل ومن المصاريف عن الفترة الذي له علاقة مباشرة بحقوق الملكية ومجموعهما؛

<sup>1</sup> عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الطبعة الثانية ، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2011 ، ص155.

✓ إجمالي دخل و مصاريف الفترة مبينا بشكل منفصل مجموع المبالغ المخصصة للملاك في الشركة و لملاك الأقلية

✓ من اجل كل عنصر من حقوق الملكية يجب توضيح آثار التغيرات في السياسات المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المشار إليها .

### الفرع الخامس: الملاحق (الإيضاحات)

يلزم المعيار (IAS1.103) المؤسسة على وجوب الإفصاح عن المعلومات التالية:

✓ تقديم معلومات حول الأساس الذي يتم على ضوئه إعداد القوائم المالية، وكذلك حول السياسات المحاسبية المتبعة ؛

✓ عرض أي معلومات تتطلبها معايير التقارير المالية الدولية IFRS لا تتضمنها هذه القوائم-الميزانية، الدخل، التغير في حقوق الملكية، التدفقات النقدية ؛

✓ توفير معلومات إضافية لم تظهر في القوائم والتي من شأنها أن تساهم في فهم واستيعاب مضامينها.

ويجب أن تتم الإحالات على متن القوائم المالية إلى ملاحظات (ملاحق) المرتبطة بها (IAS1.104)،

ويقترح المعيار IAS1.105 بأن تقدم الملاحظات حسب الترتيب الموالي :

✓ قائمة التطبيقات المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS ؛

✓ ملخص عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة مثل IFRS1.108 ؛

• أسس القياس والأسس المتبعة لإعداد القوائم المالية ؛

• السياسات المحاسبية الأخرى المستعملة بقصد المساعدة في فهم القوائم المالية.

✓ المعلومات المكملة التي تظهر على متن القوائم- الميزانية ،الدخل ،التغير في حقوق الملكية،التدفقات

النقدية- حسب ترتيب كل قائمة وكل بند حسب ترتيبه أيضا في قائمته الأصلية ؛

✓ إفصاحات أخرى تتضمن :

• الالتزامات الاحتمالية (IAS37) والتعهدات التعاقدية غير المعترف بها؛

• الإفصاحات غير المالية مثل المخاطر المالية، أهداف الإدارة وسياساتها (IAS32) <sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة باتنة ،العدد الأول، 2007، ص21.

## المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

يستخدم المحلل المالي أثناء قيامه بدراسة و تحليل القوائم المالية للمؤسسة مجموعة من الأدوات، حيث يستعملها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و اتخاذ القرارات المناسبة لاكتشاف نقاط القوة والضعف المتعلقة بعمليتها المالية و التشغيلية، ومن بين هذه الأدوات النسب المالية بأنواعها ومؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال والاحتياج لرأس المال العامل والخزينة .

## المطلب الأول: ماهية أدوات التحليل المالي

## الفرع الأول: النسب المالية

## أولاً: تعريف النسب المالية :

لقد قدمت عدة تعاريف حول النسب المالية نذكر منها ما يلي :

" تقوم فكرة التحليل المالي باستعمال النسب المالية على إيجاد علاقات كمية تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين"<sup>1</sup>

" تعتبر النسب المالية من أهم أدوات المحلل المالي لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة والنسب هي علاقة بين عنصرين مستخرجين من الميزانية المالية تعطي معلومات يمكن استعمالها"<sup>2</sup>

و من خلال هذين التعريفين يمكن أن نستنتج أن النسب المالية هي علاقة بين عنصرين من عناصر القوائم المالية وهي حاصل قسمة عنصر على آخر .

## ثانياً: استخدامات النسب المالية

تستخدم النسب المالية من اجل:

- ✓ تحديد المركز المالي للمشروع ؛
- ✓ معرفة المركز الائتماني للمشروع ؛
- ✓ تحديد القيمة الاستثمارية للمشروع .

## ثالثاً: أهداف النسب المالية:

تتمثل أهداف النسب المالية في العناصر التالية:

- ✓ مساعدة القائم بالتحليل على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة وإجراء المقارنات بين المؤسسات المتاحة
- ✓ توجيه الرقابة نحو الأنشطة التي تعاني من الضعف ؛
- ✓ تخطيط أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل ؛

<sup>1</sup> بن مالك عمار، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>2</sup> سمير عبد العباس، عبد علي حنظل، استخدام النسب المالية كمادة لتقييم كفاءة الأداء، معهد الإدارة، الرصافة، بدون تاريخ نشر، ص 252.

✓ مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية و الخارجية على القيام بأعمالها بفعالية<sup>1</sup>.

#### رابعاً: حدود النسب المالية

- ✓ تتبثق النسب المالية من بيانات القوائم المالية لتعبر عن العلاقات المالية، لذا ترث ما فيها من ضعف؛
- ✓ النسب في حد ذاتها رقم بدون دلالة إلا إذا قورنت بغيرها، وهذا يستوجب استعمال المعايير المختلفة التي يتم العمل بها ؛
- ✓ من الصعب تحديد أسباب التغير في النسبة بالسرعة المطلوبة ، فقد يكون تغير النسبة ناتجا عن احد الاحتمالات التالية :زيادة البسط و تغير المقام أو العكس، تغير البسط و المقام باتجاهات مختلفة، تغير البسط والمقام بمقادير متفاوتة ؛
- ✓ عندما تستعمل النسب المالية لمقارنة أداء شركة ما بأداء شركة أخرى من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار أي اختلافات في الأسس المحاسبية المعدة عليها ميزانيتي الشركتين ؛
- ✓ توجد عدة مشاكل للحكم على النسب المالية حيث يتطلب الحكم على مقارنتها بأحد المعايير المستعملة و ترث هذه المقارنة العيوب التي تمت الإشارة إليها في المعيار المستعمل في المقارنة<sup>2</sup>.

#### الفرع الثاني: التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المؤسسات الاقتصادية لبلوغه وعليه يعرف التوازن

المالي كما يلي :

#### أولاً: مفهوم التوازن المالي:

تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبار أنها تعتمد على التوازن بين الخصوم والأصول، أي مدى إمكانية المؤسسة من دفع ديونها اللازمة و القدرة على الوفاء عند تاريخ استحقاقها، وإن كانت أصولها تسمح بدفع ديونها اللازمة، على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل و كذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون أو التزامات المؤسسة في الأجل القصيرة ، وبالتالي التناظر بين الموارد المالية في الميزانية و استخدامها يعبر عنه بالتوازن المالي.

<sup>1</sup> محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006 ، ص300.

<sup>2</sup> بين مالك عمار، مرجع سبق ذكره، ص. ص45-46.

## ثانياً: أنواع التوازن المالي

يتمثل التوازن المالي في نوعين أساسيين هما :

### 1- التوازن المالي قصير الأجل :

هو جزء من موجودات المؤسسة المحتفظ بها على شكل سائل إذ يعتبر المقياس الأساسي الأمثل لتسيير الخزينة ومؤشر المراقبة للوضع النقدي للمؤسسة بتاريخ معين إذ يجب أن تبقى الأموال المستخدمة من قبل المؤسسة لتمويل قيمة الموجودات المتاحة لها خلال فترة زمنية ، وبموجبها تتحدد حاجة المؤسسة للأموال السائلة أهمها تحريك الدورة التشغيلية و تسديد الالتزامات بتواريخ استحقاقها .

### 2 التوازن المالي طويل الأجل:

يكون التوازن المالي طويل الأجل للمؤسسة جيداً من حيث إمكانية التوسع المستقبلي الذي يتطلب استثمارات رأسمالية طويلة الأجل، و مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها بتواريخ استحقاقها بطريقة مستمرة.

### ثالثاً: أهمية التوازن المالي

و تتمثل أهمية التوازن المالي في ما يلي :

✓ ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير و تدعيم اليسر المالي ؛

✓ الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير؛

✓ تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة .<sup>1</sup>

### رابعاً: شروط التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية :

لكي يتحقق التوازن المالي يجب توفر الشروط التالية :

❖ **الشرط الأول:** يجب أن يكون رأس مال العامل موجب و يتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل

الأصول الثابتة اعتماداً على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة باللجوء إلى الموارد الطويلة

والمتوسطة الأجل ، و المتمثلة في رأس المال و الديون الطويلة و المتوسطة

❖ **الشرط الثاني:** يجب أن يكون رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل حيث يغطيه

كما لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب ، بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة

الاستغلال.

<sup>1</sup> حنان سيدروحو، دور سلوك الخزينة لتحقيق التوازن المالي ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2014،

❖ **الشرط الثالث:** خزينة موجبة و هذا الشرط يتحقق بتحقيق الشرطين السابقين و بذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية و بواسطة استخدامات الخزينة و المتمثلة في المتاحات.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي و أكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وذلك لسهولة استخراجها و فهمها و إمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء و دراسة الهيكل التكويني للمؤسسة و اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويمكن تقسيم النسب إلى خمس مجموعات رئيسية .

#### الفرع الأول : نسب السيولة

وتفيد نسب السيولة في التعرف على مدى قدرة المشروع على تسديد التزاماته قصيرة الأجل و التي تستحق الدفع خلال العام القادم ولاشك أن تحليل سيولة المشروع بدقة يحتاج إلى إعداد موازنات نقدية للمشروع تبين الفائض أو العجز النقدي بشكل دقيق

#### 1- نسبة التداول ( السيولة العامة):

ويتم حساب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

و تقيس لنا هذه النسبة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير .

إن ارتفاع هذه النسبة يعني زيادة في قيمة الأصول المتداولة المحررة من خصوم الدائنين القصيرة الأجل الأمر الذي يعني وضعاً أكثر أماناً بالنسبة للدائنين قصيري الأجل، ولكن لا يجب أن ينظر بارتياح إلى الارتفاع غير العادي لهذه النسبة، لأنه قد يعني إما نقداً معطلاً، أو زيادة عن الحجم المناسب من الأصول المتداولة .

#### 2- نسبة السيولة السريعة :

و يتم حساب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

وتوضح لنا هذه النسبة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير دون اللجوء إلى بيع

البضاعة.

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص280.

ويعود السبب إلى استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول المتداولة لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة التحول إلى النقدية .

توجد نسبة نمطية لنسبة السيولة السريعة و هي 1 و نعني المؤسسة تكون في حالة يسر فني في حالة إذا كانت قيمة الأصول المتداولة بدون المخزون تساوي قيمة الخصوم المتداولة.<sup>1</sup>

### 3- نسبة السيولة الجاهزة

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق. يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100$$

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية:

- تراجع نشاط المؤسسة؛
- نقص تجديد الاستثمارات؛
- فائض في النقديات غير مستغل وعرضه للتدهور في القيمة .

### الفرع الثاني: نسب النشاط

تفيد نسب النشاط في الحكم على مدى كفاءة المشروع في استثمار أمواله وهل تساهم هذه الأموال بشكل فعال في توليد المبيعات الكافية، أم أن هناك زيادة أو نقص في هذه الاستثمارات، الأمر الذي يؤثر على كفاءة المشروع في توليد المبيعات اللازمة، وهو ما يفيد أيضاً في الحكم على درجة مخاطر التشغيل .

**1- معدل دوران المخزون:** و يحسب حسب العلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

<sup>1</sup> حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005، ص.ص 117-121.

ويبين لنا معدل دوران المخزون ما إذا كانت الشركة تحتفظ بمخزون كبير ،وما إذا كانت الشركة تبيع

مخزوناتا بمعدل أقل مقارنة بالآخرين

**2- متوسط فترة التخزين :** و يحسب كما يلي

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{تكلفة المبيعات}} \times 360 \text{ يوم}$$

وتبين لنا هذه العلاقة عدد الأيام التي تستغرقها الشركة حتى يتم بيع البضاعة

**3-متوسط فترة التحصيل:** ويحسب كما يلي

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{حسابات القبض}}{\text{المبيعات الآجلة}} \times 360 \text{ يوم}$$

بهذه العلاقة يمكن معرفة عدد الأيام التي تستغرقها الشركة في تحصيل المبيعات الآجلة

**4 معدل دوران الأصول الثابتة:** وتحسب كما يلي

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

تبين لنا قدرة الشركة على استخدام الإمكانات والتسهيلات الإنتاجية في تحقيق المبيعات

**5 معدل دوران إجمالي الأصول**

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتبين لنا قدرة الشركة على استخدام كافة الأصول المتاحة في تحقيق المبيعات ، كما أنها تقيس المبيعات في

المشروع إذ تقيس مدى كفاية المبيعات في المشروع في ضوء حجم الأصول الخاصة به .

**الفرع الثالث: نسب الاقتراض**

تقيس نسب الاقتراض المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على الأموال المقترضة في تمويل

احتياجاتها، فزيادة الاعتماد على القروض في تمويل الاحتياجات وإذا كانت تؤدي إلى تحقيق المزيد من الوفرة

الضريبية إلا أنها تؤدي أيضا إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، فزيادة الاقتراض تعني زيادة الفوائد

المستحقة كما تعني ضرورة تدبير قدر أكبر من الأموال لسداد قيمة القرض عندما تحل تواريخ استحقاقها و

سوف نتطرق إلى أهم نسب الاقتراض في ما يلي :

**1- نسبة المديونية :**

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تقيس نسبة الأموال التي قدمها المقترضين إلى إجمالي الأموال المستثمرة ، وبالتالي تحديد مدى قيام الملكية بالدور الرقابي على الإدارة في اتخاذ القرارات

**2- نسبة المديونية إلى حقوق الملكية**

وهي عبارة عن قياس نسبي يبين علاقة ديون المؤسسة بالأموال التي يساهم بها المساهمون و قد تأخذ الديون طويلة الأجل أو مجموع الديون بكاملها و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة المديونية إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

✓ إن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير يدل على زيادة حقوق الدائنين على حقوق المالكين وهذا لا ترغب فيه المؤسسة .

✓ أما انخفاض هذه النسبة بشكل كبير يؤدي إلى فقدان المؤسسة ميزة الحصول على الاقتراض الخارجي مما يجعلها تعتمد بشكل أساسي على أموالها الدائمة .

**3- نسبة الأموال الدائمة إلى الأصول الثابتة**

$$\text{نسبة الأموال الدائمة إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة وبالتالي فإن هذه النسبة تساعد الإدارة المالية في تحديد نوع التمويل المطلوب .

**4- نسبة التمويل الخاص**

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ،أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة .

الفرع الرابع: نسب الربحية

تبين نسب الربحية مدى نجاح المشروع في تحقيق الأرباح أي أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها المؤسسة

1- نسبة مردودية النشاط : و تحسب كما يلي

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}}$$

تستخدم هذه النسبة في قياس مدى قدرة المؤسسة في إدارة عناصر تكلفة المبيعات ولا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة، لذلك يقاس أو يقارن مع نسب البضاعة أو نسب المؤسسة للسنوات السابقة .

2- العائد على حقوق الملكية : و تحسب كما يلي

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وتقيس هذه النسبة قدرة الإدارة على استغلال أموال المؤسسة في توليد الأرباح .

الفرع الخامس: نسب القيمة السوقية

تفيد نسب القيمة السوقية في تحديد موقف سهم الشركة في السوق ،وما إذا كان من المربح اقتناء أو بيع هذا السهم و ذلك في ضوء الأداء المالي للشركة والذي تم التوصل إليه من خلال دراسة مجموعات النسب الأربعة السابقة وكذا من خلال سعر السهم في السوق وفقا لمجموعة نسب القيمة السوقية التالية :

1- نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم : و تحسب كما يلي

$$\text{نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{ربحية السهم الواحد}}$$

تقيس مدى رغبة السوق في الدفع كمقابل للحصول على سهم الشركة

2- سعر السهم إلى القيمة الدفترية للسهم : و تحسب كما يلي

$$\text{نسبة سعر السهم إلى القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

تعكس نظرة المستثمرين للشركة المصدرة لهذا السهم .

**المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازنات المالية**

يعتبر التوازن المالي مقياس لمعرفة وضعية المؤسسة و بالتالي لابد من دراسة المؤشرات الخاصة بالتوازنات المالية و المتمثلة في رأس مال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل و الخزينة

**الفرع الأول: رأس المال العامل**

ويعتبر رأس المال العامل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأجزاء الثابتة و يحسب كما يلي

**من أعلى الميزانية : رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة**

**من أسفل الميزانية : رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل**

**أولاً: الحالات الممكنة لرأس المال العامل**

✓ **الحالة الأولى: رأس المال العامل الصافي موجب (أكبر من الصفر )**

ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث أن المؤسسة تمكنت من تمويل جميع احتياجاتها طويلة المدى باستخدام موارد طويلة المدى و حققت فائض يمكن استخدامه في تمويل احتياجات المالية المتبقية

✓ **الحالة الثانية : رأس المال العامل الصافي معدوم (يساوي الصفر )**

وهذا يعني أن المؤسسة في حالة التوازن المالي على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائض حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض أو تحقيق عجز .

✓ **الحالة الثالثة: رأس المال العامل الصافي سالب (أصغر من الصفر )**

ويشير ذلك إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها و باقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة و بذلك تكون قد حققت عجز في تمويل هذه الاحتياجات.<sup>1</sup>

**ثانياً: أنواع رأس المال العامل**

✓ **رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموعة الأصول المتداولة المتعلقة بنشاط الاستغلال للمؤسسة التي**

يمكن تحويلها إلى سيولة في مدة أقل من سنة و يحسب كما يلي :

**رأس المال الإجمالي = الأصول المتداولة أو قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقق + القيم الجاهزة**

✓ **رأس المال العامل الصافي: وهو الأكثر استعمالاً ويمثل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم**

المتداولة

<sup>1</sup> حنان سيدروحو ،مرجع سبق ذكره،ص19.

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة أو الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

✓ رأس المال العامل الخاص: وهو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة أو الأصول المتداولة - مجموع الديون

✓ رأس المال العامل الأجنبي: هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي - رأس المال العامل الخاص

أو ديون طويلة و متوسطة الأجل + ديون قصيرة الأجل

الفرع الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل

وهو يعبر عن الفرق بين احتياجات وموارد دورة الاستغلال التي يتوقف حجمه على نشاط المؤسسة و الشروط التسييرية الخاصة بها كما يعرف على أنه قياس للتوازن الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل و يسمى احتياج لأنه إذا كانت استخدامات الاستغلال أكبر من موارد الاستغلال ، فان الرصيد سيكون موجب و لا بد من تمويله ، أما إذا كان سالبا فهذا يعني انه مورد أفرزته دورة الاستغلال و في هذه الحالة يسمى احتياج لرأس المال العامل السالب و يحسب كما يلي :

احتياج لرأس المال العامل = (الأصول المتداولة - النقدية) - (ديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)

ويتكون هذا الاحتياج من :

➤ الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال: المخزونات + حقوق الاستغلال - الديون

➤ الاحتياج لرأس المال العامل خارج للاستغلال: استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال.<sup>1</sup>

الفرع الثالث : الخزينة

هي عبارة عن مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لدورة استغلالية أي ما يمكن أن تتصرف فيه من قيم جاهزة التي تكون تحت تصرف المؤسسة وتستطيع استخدامها فوراً .

ويمكن حسابها بواسطة إحدى الطرق التالية :

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية أو رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

<sup>1</sup> حنان سيدروحو ،مرجع سبق ذكره،ص20.

وتتكون عناصر الخزينة في كل من سندات الخزينة و خصوم الأوراق التجارية و الصندوق و الحسابات الجارية والسلفيات المصرفية و السحب على المكشوف.<sup>1</sup>

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة و غير مستخدمة خلال دورة الاستغلال بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة قامت بتوظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة و بالتالي زيادة الربحية ولكنها في نفس الوقت ستتحمل تبعات أخرى تتمثل في عدم قدرتها على السداد بالنسبة للديون قصيرة الأجل و بالتالي فإن على المؤسسة أن توفق بين السيولة الجاهزة لديها و بين تسديد المستحقات في أجلها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مداني بن بلغيت، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، جامعة ورقلة، الجزائر، 12-13 ديسمبر 2012، ص.23.

<sup>2</sup> مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 35 .

## الخلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن أن التوصل إلى أن التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهماها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الوثائق المحاسبية المستعملة في عملية التحليل والمتمثلة في الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج باعتبارهما الوثيقتين الأساسيتين في عملية التحليل، أما قائمة التدفقات النقدية والتي تعتبر أيضا من القوائم المالية المعتمدة في التحليل المالي ولأنها موضوع دراستنا سنتطرق لها بالتفصيل في الفصل الثاني، كما تطرقنا إلى أهم الأساليب المعتمدة في التحليل المالي والمتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي .

ومن أجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل.

## تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى التحليل المالي من خلال تقديم عام عن التحليل المالي ، وكذلك مصادر معلوماته والنسب والمؤشرات المستخدمة في التحليل ، يأتي الدور في هذا الفصل للتطرق لقائمة التدفقات النقدية التي لها أهمية كبيرة في تزويد مستخدمي البيانات الحسابية بمعلومات عن النقد المستلم، والنقد المدفوع خلال الفترة المالية ، خاصة بعد أن اقتنع المحللون والمستثمرون والدائنون بأن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هو الدليل النهائي على جودة الأرباح ، لأن نجاح المؤسسة يكون من خلال حصولها على صافي تدفقات نقدية موجبة من أنشطتها التشغيلية ، وهذا ما جعل لجنة معايير المحاسبة الدولية تصدر المعيار السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية.

وسيتم التطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية ، أما في المبحث الثاني سوف نتطرق إلى كيفية تبويب وإعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة و غير المباشرة ، فيما سنحاول في المبحث الثالث التطرق إلى مختلف مؤشرات تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة التدفقات النقدية والمتمثلة في مؤشرات السيولة ، مؤشرات جودة الربحية ومؤشرات تقييم السياسة المالية للمؤسسة.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية

تقوم العديد من المؤسسات بعمليات استثمار وتوسع تستخدم فيها مبالغ مالية كبيرة، ويتساءل العديد من المستثمرين والدائنين وأفراد الإدارة الداخلية المهتمين بالعمليات المالية للمؤسسة عن مصدر تمويل هذه الاستثمارات، وهل تم عن طريق الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية؟.

### المطلب الأول: نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدية

#### الفرع الأول: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية دولياً

نشأت هذه القائمة منذ سنوات عديدة في صورة تحليل مبسط أطلق عليه "قائمة مصادر الوارد والمنصرف"، والتي لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادات والتخفيضات في بنود ميزانية المؤسسة، وبعد عدة سنوات تغير اسم هذه القائمة إلى قائمة الأموال المخصصة "واعترافاً من المجلس الأمريكي للمحاسبين المجازين "AICPA" بأهمية هذه القائمة، فقد قام سنة 1961 م بتمويل بحث في هذا المجال نتج عنه إصدار دراسة الأبحاث المحاسبية رقم 02 بعنوان "تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة"، وقد أوصت هذه الدراسة بأن تدرج قائمة الأموال المخصصة في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير المراجع.<sup>1</sup>

وفي سنة 1963 م، قام مجلس معايير المحاسبة المالية "APB" بإصدار نشرته رقم 03 وأوصى المجلس بتعديل اسم القائمة إلى "قائمة مصادر الأموال واستخداماتها"، وبأن تعرض القائمة كمعلومات إضافية في التقارير المالية، ولم يكن إدراج مثل هذه المعلومات الإضافية إلزامياً، كما أن اشمال تقرير المراجع عليها كان أمراً اختيارياً.<sup>2</sup>

ثم في عام 1971 أصدر المجلس الرأي رقم (19) الذي يلزم جميع الشركات الأمريكية المسجلة في بورصة الأوراق المالية بإعداد هذه القائمة إجباراً ضمن القوائم المالية المنشورة على أن تسمى "قائمة التغيرات في المركز المالي"، وأن يتم مراجعتها مع القوائم المالية التقليدية ويشمل تقرير المراجع الخارجي رأيه الفني المحايد عنها؛

وفي عام 1980 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) من خلال تبنيه مشروع بناء إطار فكري للمحاسبة مذكرة للمناقشة بعنوان "تقرير تدفقات الأموال، والسيولة، والمرونة المالية" وقد أشارت الآراء

<sup>1</sup> أمال نوري محمد، مدي تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية - دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، 2013، ص 346.

<sup>2</sup> سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال، المحاسبة المالية المتوسطة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص 281.

والمقترحات المثارة حول هذه المذكرة ، إلى شبه إجماع بين مستخدمي القوائم المالية على تفضيل المفهوم النقدي على أي مفهوم آخر للأموال؛

وفي عام 1987 قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بإصدار المعيار المحاسبي رقم (95) والذي يقضي بإلزام الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية بإعداد قائمة مالية إضافية كواحدة من القوائم المالية الأساسية بحيث تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي التي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ، وتصنيف التدفقات في القائمة إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية وتدفقات استثمارية وتدفقات تمويلية.<sup>1</sup> وفي عام 1992 قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية .<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية بالنسبة للجزائر

أما بالنسبة للجزائر فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر من القوائم المالية الحديثة مقارنة مع النظام المحاسبي سابق المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني (PCN) الذي كان معتمدا في الجزائر . حيث أن الجزائر قامت بتعديل نظامها المحاسبي وذلك بوضع نظام محاسبي مالي جديد (قانون 11/07) وضع نتيجة للتغيرات والتطورات التي تحدث على المستوى الدولي من جهة بالإضافة إلى سلبيات المخطط المحاسبي الوطني (نسخة 1975) من جهة ثانية، حيث يعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية عبر تكييف النظام المحاسبي مع أسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية .

ومن بين الفروض الأساسية لهذا النظام المحاسبي المالي الجديد ضمن مجال تطبيقه إعداد كشوف أو قوائم مالية تشتمل على الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، حيث نلاحظ أن هذا النظام أضاف قائمة التدفقات النقدية تحت اسم "جدول تدفقات الخزينة" حيث أنها لم تكن موجودة بهذا الشكل من قبل و اعتبرها من القوائم المالية الأساسية.

<sup>1</sup> حسين أحمد دحوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 02، 2008، ص 235.

<sup>2</sup> مرزاقه صالح، فنيحة بوهرين، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد و المجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 06، 2010، ص. ص 83 .

المطلب الثاني: تعريف قائمة التدفقات النقدية والعناصر المتعلقة بها

الفرع الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية

توجد عدة تعريف لقائمة التدفقات النقدية نذكر منها مايلي :

1\_ حسب النظام المحاسبي الجزائري فإن قائمة التدفقات النقدية تعرف بأنها "جدول يقدم مداخل ومخارج

الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشأها"<sup>1</sup>

2\_ تُعرف قائمة التدفقات النقدية على أنها "أداة تحليلية هامة تتجاوز نقائص التحليل الخاصة بالذمة المالية

وتقوم علي منظور ديناميكي، وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية"<sup>2</sup>.

تظهر القائمة حركة التدفقات النقدية فقط ولا تظهر فيها المعاملات التي لا تنتج عنها تدفقات نقدية، ويعرف

التدفق النقدي كزيادة أو نقص في النقدية أو في البنود شبه النقدية (النقدية وما في حكمها ) وهي الاستثمارات

القصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلي مبالغ نقدية . محددة دون إنذار ولا يتجاوز تاريخ

استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الشراء، وتخصم منها المبالغ المقدمة من البنوك المستحقة السداد خلال ثلاثة

أشهر من تاريخ السلفية ، ونظرا لأن المقبوضات تمثل مبالغ داخلية إلي المنشأة فتعتبر " تدفقات نقدية داخلية "

كما يطلق على المدفوعات تعبير " تدفقات نقدية خارجية " لأنها تمثل مبالغ خارجة من المنشأة .

الفرع الثاني: مفاهيم حول التدفق النقدي، النقدية والنقدية المعادلة

أولا: التدفق النقدي

تعرف التدفقات النقدية بأنها قائمة تعرض المتحصلات النقدية(المقبوضات) ، والمدفوعات النقدية وصافي

التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة هي أنشطة التشغيل الجاري ، وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل لمؤسسة

اقتصادية خلال فترة زمنية محدودة بصورة تؤدي إلى توفيق في رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة.<sup>3</sup>

1\_ التدفقات النقدية حسب درجة تحققها :

على اعتبار أن كل تدفق نقدي(داخل أو خارج) يتميز بمتغيرين أساسيين هما المبلغ وتاريخ الدخول فإنه

وعلى أساس هذين المتغيرين يمكن تصنيف التدفقات النقدية إلى أربعة أصناف وهي:

✓ تدفقات نقدية متأكد من مبلغها؛

✓ تدفقات نقدية متأكد من تاريخ تحققها؛

✓ تدفقات نقدية متأكد من مبلغها وتاريخ تحققها؛

<sup>1</sup> المادة 2.240 المرسوم المؤرخ في 26 يوليو 2008 ،مرجع سبق ذكره ،ص 26 .

<sup>2</sup> بلعور سليمان ،علي بن الطيب، قراءات مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، 2009 ، ص 1.

<sup>3</sup> فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص14.

✓ تدفقات نقدية غير متأكد من مبلغها ولا تاريخ تحققها.

## 2- التدفقات النقدية حسب منشئها :

وتصنف إلى:

- تدفقات نقدية ناتجة عن دورة الاستغلال عن العمليات المرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة؛
- تدفقات نقدية خارجة عن دورة الاستغلال وتنتج عن عمليات لا ترتبط بالنشاط العادي للمؤسسة، مثل مقبوضات تنازل المؤسسة عن إحدى استثماراتها.

## 3\_ التدفقات النقدية لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية:

وتصنف إلى:

- تدفقات نقدية تشغيلية؛
- تدفقات نقدية استثمارية؛
- تدفقات نقدية تمويلية.<sup>1</sup>

### ثانياً: النقدية والنقدية المعادلة

النقدية ويقصد بالنقدية الخزينة والودائع تحت الطلب، وتتكون النقدية المعادلة من الاستثمارات القصيرة الأجل، التي تستحق في حدود ثلاث أشهر أو أقل من تاريخ الحصول عليها والتي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية دون أن تتعرض لمخاطر التغير في قيمتها.<sup>2</sup> ويتم الاحتفاظ بالنقدية المعادلة لغرض مواجهة أخطار سداد الخصوم المتداولة دون الحاجة لتسييل الأصول الثابتة أو الاقتراض، وليس لغرض الاستثمار أو أية أغراض أخرى.

### المطلب الثالث : أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

#### الفرع الأول : أهمية قائمة التدفقات النقدية

إن قائمة التدفقات النقدية لها أهمية كبيرة ولعل أن أبرزها تتمثل فيما يلي :

1\_ إن قائمة التدفقات النقدية لها أهمية خاصة حيث إنها مفيدة جدا في تقييم مدي اليسر المالي والسيولة المالية في الشركة ومعرفة مدي مرونتها المالية ،حيث تتصف بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي القوائم المالية الأخرى وتجعلها أكثر شمولاً .

2\_ مؤشر جيد على صدق وربحية المنشأة ، ومكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن قائمة التدفقات

النقدية المتعلقة بالمعاملات بين الغير و ملاك المشروع

<sup>1</sup> عصمان إيمان،مرجع سبق ذكره، ص.ص26-27 .

<sup>2</sup> فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص29.

- 3\_ توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية عن فترة محددة ، كما توفر معلومات وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة الثلاثة ( التشغيل ، الاستثمار والتمويل ) .<sup>1</sup>
- 4\_ تعتبر كمصدر مهم للعديد من المؤشرات والمعلومات المتعلقة بمدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار كما يمكن الاسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط المختلفة للمؤسسة خاصة في ما يتعلق بملائمة توظيف الموارد المالية<sup>2</sup>
- 5\_ تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛
- 6\_ إضافة إلى ما سبق تساعد قائمة التدفقات المستخدمين لها على تحليل ما وراء الأرقام المعدة استنادا إلى مبدأ الاستحقاق المحاسبي<sup>3</sup>

والهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو مساعدة الجهات المستفيدة سواء كانوا أطراف داخلية (المؤسسة في حد ذاتها) أو أطراف خارجية (المستثمرين، الزبائن، الموردين، مصلحة الضرائب،...الخ) في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية. فقائمة التدفقات النقدية توضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها .<sup>4</sup>

#### الفرع الثاني : أهداف القوائم المالية

- إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين والأطراف ذات العلاقة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة كما يمكن لهؤلاء المستخدمين ومن خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف التالية :
- 1\_ الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على الأساس النقدي؛
  - 2\_ تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتمويل على سداد الخصوم؛
  - 3\_ تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية؛
  - 4\_ صحة العمليات الحسابية لكل من المقبوضات والمدفوعات ؛<sup>5</sup>
  - 5\_ الفصل الواضح بين المسؤوليات الوظيفية للمقبوضات والمدفوعات ؛
  - 6\_ المراجعة الفنية ومراجعة التوجيه المحاسبي لكل من المقبوضات و المدفوعات والتسويات المختلفة لها؛

<sup>1</sup> حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة (منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات)، دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن ، الطبعة الأولى، 1998، ص 84 .

<sup>2</sup> محمد مطر ،الاتجاه المعاصر في التحليل المالي و الائتماني ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2003 ، ص 161 .

<sup>3</sup> مؤيد رضا حنفر ، مرجع سبق ذكره ، ص 197 .

<sup>4</sup> حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، مرجع سبق ذكره ، ص82 .

<sup>5</sup> مراد قاسم عيد سليمان ، التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2003 ، ص.ص32-33.

- 7\_ إجراء المقارنات بين قائمة التدفق النقدي للفترة الحالية مع الفترة السابقة من أجل التعرف على صافي التدفق النقدي بصورة مقارنة للوقوف على مدى تطور السيولة للوحدة ؛<sup>1</sup>
- 8\_ استخدام المؤشرات المالية لتحليل قائمة التدفقات النقدية وإدراجها بتقارير من أجل تنفيذ الخطة وتقويم الأداء.

---

<sup>1</sup> محمد سمير الصبان، رجب السيد راشد، المحاسبة المتوسطة أسس القياس الإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص.ص 142-143 .

## المبحث الثاني: تبويب وإعداد قائمة التدفقات النقدية

من أجل الزيادة في فاعلية قائمة التدفقات النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة منها فقد أوصى المعيار المحاسبي الدولي السابع المؤسسات بضرورة توفير معلومات حول التغيرات في حركة النقدية وما يعادلها من خلال إعداد وتبويب قائمة التدفقات النقدية وفقا لطرق ومراحل ومصادر مختلفة.

## المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية

يقصد بالتبويب بشكل عام وضع العناصر في مجموعات بحيث تشترك كل مجموعة في صفة تميزها عن بقية المجموعات الأخرى، وذلك لتحقيق أهداف معينة. ويعد تبويب التدفقات النقدية من الأمور الجوهرية لوظيفة القياس بغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة التي تكفل تحقيق أهدافها. والتبويب الأفضل هو ذلك التبويب الذي يرتبط بالأنشطة الاقتصادية للمنشأة إذ نميز الأنشطة الآتية:

## الفرع الأول: التدفقات النقدية التشغيلية

## أولاً: تعريف التدفقات النقدية التشغيلية

تعد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية التدفق الأساس الذي تهدف أي شركة إلى تحقيقه بالدرجة الأولى من خلال نشاطها الرئيسي، وذلك انطلاقاً من تعريفها الوارد كما يلي:

هي المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن النشاط الرئيسي الذي أنشئت من أجله الشركة، وكذلك المقبوضات والمدفوعات الأخرى غير المرتبطة بنشاطات الاستثمار و نشاطات التمويل، وتتمثل هذه التدفقات النقدية على العموم في مقبوضات مبيعات المنتجات وخدمات الشركة ومصاريف صنعها.<sup>1</sup>

## ثانياً: أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

استمرارية منشآت الأعمال يأتي من خلال اقتران الأرباح المحققة بوجود تدفقات نقدية إيجابية من النشاطات التشغيلية للمؤسسة إلا أنه من دون وجود تلك التدفقات النقدية لن تتمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها المستحقة بالرغم من تحقيقها الأرباح، وتعتبر تصنيفات التدفقات النقدية التشغيلية أكثر أهمية من غيرها لأنها توضح المبالغ النقدية التي تم الحصول عليها من نشاط المؤسسة الذي يعتبر أفضل مقياس لقدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة، كما أن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية لها أهمية أيضاً حيث توضح قدرة المؤسسة على توليد النقدية لحملة أسهمها و دائئها أو إمكانيات الاستثمار المستقبلي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 80.

## الفرع الثاني: التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية

## أولاً: تعريفها

وهي الأنشطة المتمثلة بامتلاك الأصول طويلة الأجل أو التخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن النشاط العادي للمؤسسة ، حيث توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد الأرباح وتدفقات نقدية مستقبلية.<sup>1</sup>

## ثانياً أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية

يفيد تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية في ما يلي :

- يعتبر مؤشراً مهماً لاحتمالات النمو المستقبلية للمؤسسة، فصافي التدفقات النقدية السالبة من النشاطات الاستثمارية تشير إلى احتمالات نمو مستقبلية في الأرباح؛
- مؤشر هام للتعرف على ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد الدخل ؛
- مؤشراً لاحتمالات الانكماش المستقبلية للمؤسسة، فصافي التدفقات النقدية الموجبة من النشاطات الاستثمارية تشير إلى أن المؤسسة تلجأ إلى تسهيل أصولها الثابتة؛
- مؤشر لزيادة الاستثمارات المالية ومؤشر لتخفيض العائد من استثماراتها المالية؛
- التنبؤ باحتياجات أصحاب رأس المال من التدفقات النقدية مستقبلاً.<sup>2</sup>

## الفرع الثالث: التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية

## أولاً: تعريفها

وهي تتضمن الآثار النقدية المرتبطة بعناصر الالتزامات وحقوق الملكية مثل الحصول على نقدية من الدائنين و سداد الأموال المقترضة، الحصول على رأس المال من أصحاب الأسهم ودفع عائدات لهم.

## ثانياً: أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية

- يفيد تحليل التدفقات من النشاطات التمويلية في معرفة كل من العناصر التالية :
- يعتبر مؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم و السندات والقروض؛
- يعتبر مؤشر عن مدى قيام المؤسسة بإجراء توزيعات أرباح على المساهمين؛

<sup>1</sup> توفيق حسن عبد الجليل، أثر التدفقات النقدية التشغيلية في سعر السهم السوق للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 4، 2012، ص 699.

<sup>2</sup> أمال نوري محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 336.

<sup>3</sup> كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 156.

➤ إعطاء مستخدمي القوائم المالية صورة كاملة عن سياسات المؤسسة في تمويل عملياتها من حقوق الملكية والتمويل بالاقتراض إذ هناك حد أقصى للتمويل بالاقتراض إذا تجاوزته المؤسسة تواجه إعسار مالي في أغلب الأحيان<sup>1</sup>.

والجدول التالي يبين العناصر المكونة لكل نوع من الأنشطة الثلاثة المذكورة

الجدول رقم (2-1): يبين العناصر الرئيسية لجدول التدفقات النقدية

التدفقات		الأنشطة
التدفقات النقدية الخارجية	التدفقات النقدية الداخلة	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مشتريات البضاعة</li> <li>- الرواتب والأجور</li> <li>- الفوائد المدفوعة</li> <li>- شراء الأوراق التجارية نقدا</li> <li>- المصاريف الأخرى</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مبيعات السلع والخدمات</li> <li>- الفوائد المستلمة</li> <li>- حصص الأرباح المستلمة</li> <li>- بيع (تظهير) الأوراق التجارية مقابل النقدية</li> <li>- مصادر الإيراد الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة</li> <li>- الاستثمارية والتمويلية</li> </ul>	الأنشطة التشغيلية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- شراء عقارات ومعدات</li> <li>- شراء الاستثمارات المالية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بيع عقارات ومعدات</li> <li>- بيع الاستثمارات المالية</li> </ul>	الأنشطة الاستثمارية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- شراء سندات الخزينة</li> <li>- دفع الديون</li> <li>- دفع حصص الأرباح النقدية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إصدار أسهم رأس المال</li> <li>- إصدار سندات</li> </ul>	الأنشطة التمويلية

المصدر: اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 88.

<sup>1</sup> اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 88.

المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على طريقتين هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة استناداً إلى مجموعة من المعلومات والخطوات، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي.

الفرع الأول: الطريقة المباشرة

يطلق على هذه الطريقة اسم طريقة حسابات النتائج ولقد أشار إليها المعيار المحاسبي الدولي السابع وفضلها على الطريقة غير المباشرة ولكنه لم يقررها بشكل إجباري، وهذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية وكذا معرفة أوجه الصرف النقدي، والتي يتم توزيعها وفق الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية وهو الأسلوب المفضل لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية. وبما أننا نقوم بالدراسة داخل البيئة الجزائرية فإننا سنقوم بعرض وتحليل جدول التدفقات النقدية حسب النظام المحاسبي المالي .

والجدول التالي يبين قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة كما يلي:

الجدول رقم (2- 2): قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

السنة المالية N	السنة المالية N-1	ملاحظات	
			<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</b>
			المقبوضات من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</b>
			<b>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</b> تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</b>
			المدفوعات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية المقبوضات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية المدفوعات عن اقتناء تثبيبات مالية المقبوضات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية

			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل المقبوضات في أعقاب إصدار أسهم الحصاص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها المقبوضات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيوليات
			تغير أموال الخزينة في الفترة ( أ + ب + ج )
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

**المصدر:** القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، من القرار المؤرخ ب 25 .مارس 2009 ، ص3 .

**أولاً: العناصر المكونة للأنشطة الرئيسية وفقاً للطريقة المباشرة**

### 1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي :

#### 1-1- التحصيلات المقبوضة من الزبائن :

هي تلك المقبوضات الناتجة عن بيع البضائع وتقديم الخدمات للغير من طرف المؤسسة، حيث تحسب

المقبوضات النقدية للزبائن والحسابات الملحقة من خلال العلاقة التالية:

التحصيلات المقبوضة من الزبائن = المبيعات من البضاعة والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة (ح/70) - التخفيضات والتنزيلات والحسومات الممنوحة (ح/708) + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات (ح/4457) + التغير في رصيد الزبائن والحسابات الملحقة (رصيد آخر مدة - رصيد أول مدة ) (ح/41).

المقبوضات الأخرى للأنشطة التشغيلية = إعانات الاستغلال (ح/740) + المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير (ح/757) + حسابات المنتجات الأخرى للتسيير الجاري (ح/758) + التغير في المنتجات المسجلة مسبقا (ح/487) .

### 1-2- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين

#### 1-2-1- المبالغ المدفوعة للموردين

مشتريات الفترة (ح/60) - التخفيضات المالية والتجارية المحصلة (ح/609) + الرسم على القيمة المضافة للمشتريات (ح/4456) + مصاريف الخدمات الخارجية (ح/61) و الخدمات الخارجية الأخرى (ح/62) + الرسم على القيمة المضافة على للخدمات و الخدمات الخارجية الأخرى (ح/445) - التغير في رصيد حساب موردو المخزونات والخدمات (ح/401) والحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة (ح/467) .

#### 1-2-2- المبالغ المدفوعة للمستخدمين

أعباء المستخدمين للفترة (ح/63) - التغير في حساب المستخدمين والحسابات المرتبطة بهم (ح/42)- التغير في حساب الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بهم (ح/43).

#### 1-3- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى

وتتمثل في الأعباء المالية وتحسب كما يلي : الفوائد والمصاريف المالية الأخرى = مصروف الفائدة للفترة - التغير مصروف الفائدة المستحقة

#### 1-4- الضرائب على النتائج المدفوعة :

وتحسب كما يلي الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية (ح/565)- التغير في رصيد الدولة والضرائب على النتيجة (ح/444).

#### 1-5- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية :

وتتحدد بالفرق بين حساب منتجات العناصر غير العادية (ح/77) و حساب أعباء العناصر غير العادية (ح/76)<sup>1</sup>.

#### 2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

##### 1-2- المقبوضات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :

وتتمثل هذه المقبوضات فيما يلي :

<sup>1</sup> نصر الدين بن ندير، عمار بوشنوف، جدول تدفقات الخزينة، مداخلة مقدمة ضمن الملحق الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، الوادي، الجزائر، 2010، ص 5 .

**2-1-1- المقبوضات النقدية للتنازل عن التثبيتات المعنوية والعينية :**

وتحسب كما يلي : سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية + رصيد بداية المدة لحساب الحقوق عن التنازل التثبيتات المعنوية والعينية - رصيد نهاية المدة لحساب الحقوق عن التنازل التثبيتات المعنوية والعينية.

**2-1-2- المقبوضات النقدية عن التنازل على التثبيتات المالية:**

وتحسب وفق العلاقة التالية: رصيد آخر المدة للتثبيتات المالية - القيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيتات المالية المتنازل عنها خلال الفترة + رصيد بداية المدة للتثبيتات المالية.

**2-1-3- الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة:**

وهي النواتج المالية التي تحصلت عليها المؤسسة<sup>1</sup>

**2-2- المدفوعات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :**

وتتمثل في المدفوعات التالية :

**2-2-1- المدفوعات النقدية عن الحيازة على التثبيتات المادية والمعنوية :**

يمكن إيجادها بتطبيق العلاقة التالية: التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

**2-2-2- المدفوعات النقدية من اقتناء تثبيتات مالية :**

وتحسب كما يلي: قيمة التثبيتات المالية في نهاية المدة + قيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيتات المالية المتنازل عنها - قيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيتات المالية في بداية المدة.

**3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:**

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة من أنشطة التمويل كما يلي :

**3-1- مقبوضات الأنشطة التمويلية:****3-1-1- المقبوضات النقدية من إصدار أسهم**

وتحسب كما يلي: رأس المال في نهاية المدة + علاوة إصدار الأسهم في نهاية المدة - الاحتياطات المحولة إلى أسهم خلال الدورة - الديون المحولة إلى أسهم خلال الدورة - رأس المال في بداية المدة - علاوة إصدار الأسهم في نهاية المدة

**3-1-2- التحصيلات المتأتية من القروض :**

وتتمثل في التغير في الاقتراضات والديون المماثلة + دفعات القروض في السنة المالية.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص. ص 298-299.

## 3-2 المدفوعات النقدية للأنشطة التمويلية

## 3-2-1- مدفوعات القروض المسددة:

ويتم حسابها كما يلي: رصيد القروض الطويلة الأجل أول المدة - رصيد القروض الطويلة الأجل آخر المدة + النقدية المحصلة من إصدار قروض جديدة .

## 3-2-2- الحصص و غيرها من توزيعات الأرباح:

وتتمثل في نتيجة السنة المالية السابقة - التغير في الاحتياطات.<sup>1</sup>

ومن مزايا هذه الطريقة أنها تتمتع بالميزات التالية:

- ✓ تعد الطريقة الأكثر استعمالاً واتساقاً مع أهداف قائمة التدفقات النقدية كما توفر معلومات أكثر تفصيلاً ووضوحاً عن الآثار النقدية ؛
- ✓ تقدم معلومات عن المصادر الفعلية للتدفقات النقدية وكيفية استخدامها خلال فترة زمنية معينة؛
- ✓ تقدم معلومات مباشرة ومفيدة تساعد في تقدير مقادير التدفقات النقدية ضمن فترة معينة ؛
- ✓ تعد الأرقام المستخرجة بموجبها موضوعية، الأمر الذي يمكننا من تدقيقها بسهولة؛<sup>2</sup>
- ✓ المفضلة لدى مجلس معايير المحاسبة الأمريكية وذلك لبساطتها وسهولة تطبيقها؛<sup>3</sup>
- ✓ تخدم المحلل المالي في اشتقاق نسب ومؤشرات مالية أكثر فائدة وملائمة عن النشاط التشغيلي للمؤسسة.

## الفرع الثاني : الطريقة غير المباشرة

يطلق عليها أيضاً طريقة التسوية، إذ تبدأ هذه الطريقة بصافي الدخل كما يظهر بقائمة الدخل، وتعديله ببعض التسويات للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وبمعنى ثانٍ فإن هذه الطريقة تقوم على تعديل صافي الدخل للعناصر التي تدخل في احتساب صافي الدخل دون أن تؤثر في النقدية لذلك سميت بالطريقة غير مباشرة.<sup>4</sup>

حيث ينحصر الاختلاف بين هذه الطريقة غير المباشرة و الطريقة المباشرة في كيفية إعداد التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، أما التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية فلا تختلف طريقة إعدادها .

<sup>1</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي للشركات والأسواق المالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 2009، ص.ص 248 - 249.

<sup>2</sup> حسين أحمد دحوح، مرجع سبق ذكره، ص217.

<sup>3</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 259 .

<sup>4</sup> حسين أحمد دحوح، مرجع سابق، ص217.

حساب التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية:

وللوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقة غير المباشرة نقوم بتعديل صافي الدخل، ذلك بإضافة التكاليف غير النقدية إلى صافي الدخل كالاهلاكات، وطرح البنود غير النقدية التي سبق إضافتها لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

العناصر التي تؤثر على النتيجة عند احتساب التدفقات النقدية التشغيلية وهي:

- الاهتلاكات والمؤونات
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى
- تغير الموردين و الديون الأخرى
- تغير الضرائب المؤجلة
- باقي العناصر والتي يكون تأثيرها على التدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية مثل أرباح بيع التثبيات(تطرح) وخسائر بيع الأصول الثابتة (تضاف) .

والجدول التالي يبين شكل قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري.

الجدول رقم(2-3): قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة

السنة المالية N	السنة المالية N-1	ملاحظات	
			<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</b>
			صافي نتيجة السنة المالية: تصحيحات من أجل : الاهتلاكات والمؤونات تغير في المخزونات تغير في الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى تغير في الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			<b>تدفقات الخزينة الناجمة عن الأنشطة التشغيلية (أ)</b>
			<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</b> مدفوعات عن اقتناء تثبيات مقبوضات التنازل عن تثبيات تأثير تغيرات محيط الإدماج
			<b>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</b>

			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة ( أ + ب + ج )
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية
			تغير أموال الخزينة

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، من القرار المؤرخ في مارس 2009 ، ص 36 .

وتتمتاز هذه الطريقة بالعديد من الخصائص تجعلها مفضلة أكثر من الطريقة المباشرة:

- تركيزها على الفروق بين الدخل وصافي التدفقات النقدية يساعد المستخدمين في تحديد الأسباب التي تؤدي إلى الاختلاف بين التدفقات النقدية وبين صافي الدخل، مما يجعلها توفر ربطاً مفيداً بين قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية.
- سهولة تحليل ما تصح عنه من معلومات من جانب مستخدمي قائمة التدفقات النقدية.
- سهولة عرض المعلومات بموجب هذه الطريقة يؤدي إلى تخفيض تكلفة إعداد القائمة بالمقارنة بالطريقة المباشرة.
- تعطي هذه الطريقة مستخدمي القوائم المالية القدرة على تحويل وتعديل هذه القوائم لعدة فترات محاسبية بحيث تتوفر لديهم معلومات عن التدفقات لعدة فترات متتالية تكفي لإجراء التنبؤ على أساس سليم .

**المبحث الثالث : مؤشرات تحليل الوضعية المالية للمؤسسة المرتكزة على قائمة التدفقات النقدية**

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين جدول حسابات النتائج والميزانية العامة، ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي يمكن أن تكشف عنها، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية تعتبر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي.

كما أن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة، واختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية.

**المطلب الأول: مؤشرات جودة السيولة**

توفر السيولة لجميع الوحدات الاقتصادية جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، إذ ترتبط قوة أو ضعف سيولة الوحدة الاقتصادية بمدى توفير صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فهو يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن هناك فائضا نقديا يمكن لإدارة الوحدة الاقتصادية أن تستخدمه في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن على الوحدة الاقتصادية أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل .

وعليه فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة عن مدى الكفاءة في سياسات التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة ، وأهم مؤشرات ما يأتي:

**الفرع الأول : نسبة تغطية النقدية**

ويتم حسابها كما يلي :

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية

وتبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقتين معا <sup>1</sup>

**الفرع الثاني : مؤشر الفوائد المدفوعة**

ويحسب وفق العلاقة التالية :

مؤشر الفوائد المدفوعة = فوائد الديون المدفوعة ÷ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

<sup>1</sup> اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص93.

يعكس هذا المؤشر مدى استيفاء النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، إن ارتفاع هذا المقياس يؤثر على حقيقة احتمال تعرض الوحدة الاقتصادية لمشاكل السيولة.

#### الفرع الثالث: نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة

تعرف هذه النسبة كذلك بكفاية التدفق النقدي، وتحسب وفق العلاقة التالية

$$\text{نسبة كفاية التدفق النقدي} = \text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي} \div \text{الالتزامات المتداولة}$$

تتمثل الالتزامات المتداولة في الديون الواجب على المؤسسة سدادها خلال فترة مالية واحدة كالقروض القصيرة الأجل وأوراق الدفع والأجزاء المستحقة من الديون الطويلة الأجل، وتقاس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية الديون القصيرة الأجل، حيث أن المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة، وتقاس هذه النسبة بالدورات.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: مؤشر التدفقات النقدية الضرورية

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ الديون مستحقة الأداء ومدفوعات التأجير

ويوضح هذا المؤشر مدى قدرة الوحدة الاقتصادية في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

#### الفرع الخامس: التدفقات النقدية الحرة

وتحسب وفق العلاقة التالية:

التدفق النقدي الحر = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - ( التدفقات الرأسمالية + توزيعات الأرباح )  
والتدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام الشركة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية و رأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية، وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة مرونتها المالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 214 .

<sup>2</sup> عبد الناصر شحاتة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محلي الانتماء في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2008 ، صص 25-26.

## المطلب الثاني: مؤشرات جودة الربحية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن من خلالها التمييز بين صافي الدخل المُعد على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المُعد على الأساس النقدي، إن هذا المقياس يؤشر على مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها من الأنشطة التشغيلية للوحدة الاقتصادية، إذ أن ارتفاع رقم صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً.

ومن المعروف أنه كلما أرتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية وجودة أرباح الوحدة والعكس، إضافة إلى ذلك أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية سوف يُمكن ، من تقييم أدائها في هذا المجال من خلال مقارنتها مع الوحدات الاقتصادية المماثلة لها.<sup>1</sup>

وعليه فإن من أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي :

## الفرع الأول: نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ الاحتياجات النقدية الأساسية

وتتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية في العناصر الآتية :

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية
  - مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام
  - النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية
  - المدفوعات اللازمة لتسييد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين.
- وتقيس هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات وما توفره منها.

الفرع الثاني: مؤشر النقدية التشغيلية : ويحسب كما يلي :

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي التشغيلي ÷ صافي الدخل

وهي نسبة مختلطة لأن صافي التدفق النقدي التشغيلي يتم الحصول عليه من قائمة التدفقات النقدية أما صافي الربح فيتم الحصول عليه من جدول حسابات النتائج ، ويفيد هذا المؤشر في بيان نسبة الأرباح النقدية من صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق . وكلما ارتفعت هذه النسبة تزيد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق .

<sup>1</sup> أمال نوري محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 349.

**الفرع الثالث: العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي**

العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي = التدفق النقدي التشغيلي ÷ صافي المبيعات  
وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها، حيث تمثل المبيعات النقدية المحققة مصدرا أساسيا للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة.

**الفرع الرابع: العائد على موجودات من التدفق النقدي التشغيلي**

العائد على موجودات من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي ÷ إجمالي الموجودات  
ويقيس هذا المؤشر القوة الإيرادية للموجودات المستثمرة في الوحدة الاقتصادية، إذ يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأموال المتاحة في تحقيق الأرباح، بغض النظر عن مصادر التمويل الخارجية والداخلية على حد سواء، لذا يعتبر مؤشرا لقياس ربحية الوحدة بشكل عام<sup>1</sup>.

**الفرع الخامس: نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية**

ويتم حساب هذه النسبة كما يلي :

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية = صافي التدفق التشغيلي ÷ حقوق الملكية  
ويتم في هذه العلاقة احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كنسبة مئوية من حقوق الملكية والمتمثلة في الاحتياطات بكل أنواعها، رأس المال، و الأرباح المتبقية<sup>2</sup>.

**المطلب الثالث : مؤشرات تقييم السياسات المالية للمؤسسة**

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات للتعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، من بين هذه النسب ما يلي:

**الفرع الأول: نسبة تغطية التوزيعات**

يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة تغطية التوزيعات = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ تغطية التوزيعات

وتوضح هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح النقدية على حملة الأسهم. ولعل من ابرز ما يستفاد من القائمة توضيحها لمعلومات مفيدة عن عمليات التمويل والاستثمار، وبيان أسباب الاقتراض ومجالات استخدام الأموال المقترضة وكيفية تمويل التوسعات في المعدات والمباني، وكيفية تمويل الزيادة في رأس المال العامل، ومدى قدرة الشركة على الاستمرار في توزيع الأرباح على المساهمين.

<sup>1</sup> سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، باتنة، 2009، صص 211- 212 .

<sup>2</sup> أمال أحمد العمودي وتوفيق عبد المحسن الخيال، دراسة العلاقات بين نسب التدفقات النقدية والقيمة السوقية للسهم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 25 ، العدد 2 ، 2011، صص.161.

## الفرع الثاني: نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات = متحصلات الفوائد و التوزيعات ÷ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم و السندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية<sup>1</sup>.

## الفرع الثالث: نسبة الإنفاق الرأسمالي

و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>2</sup>

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي ÷ التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل حيازة الأصول الثابتة، و تخدم فئتي المستثمرين و المقرضين على حد سواء بتوفيرها مؤشرات عن كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس أيضا مدى نجاح الشركة في إتباع السياسة الملائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل . إن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، و كذلك زيادة الاستثمارات المالية، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشر يستفيد منها المستثمرين والمقرضين لمعرفة كيف تم استخدام أموالهم من قبل الإدارة .

<sup>2</sup> سالمى محمد الدينوري، مرجع سابق، ص112.

<sup>3</sup> محمد أمين خنيوة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدولت السوق النقدي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص.70.

## خلاصة:

تمثل قائمة التدفقات النقدية إضافة هامة إلى القوائم المالية الإلزامية لأنها تبين قدرة المؤسسة على توليد النقدية، ومدى مرونتها المالية، ومقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع وسداد القروض. كما أن تبويب التدفقات النقدية تحت ثلاثة أنشطة يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط على حدي وبصورة مستقلة، خاصة وأن الكثير من مستخدمي القوائم المالية يهتمون بصفة خاصة بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، بل إن البعض يعتقد أن النجاح هو تدفقات نقدية موجبة من أنشطة التشغيل. كما أن تحليل قائمة التدفقات النقدية يتيح الحصول على مؤشرات هامة لمستخدمي القوائم المالية مثل نسبة تغطية النقدية، العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي، والتدفق النقدي الحر ومختلف النسب المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية التي في غاية الأهمية للمؤسسة.

## تمهيد

تسعى أغلب المؤسسات إلى تحليل وضعيتها المالية ومعرفة مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المسطرة وكذا تقييم أدائها وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، ورغم اختلاف أساليب التحليل المستعملة من مؤسسة إلى أخرى لكن كل أساليب التحليل تعتمد على القوائم المالية مثل الميزانية وجدول حسابات النتائج، لكن في الآونة الأخيرة برزت أهمية قائمة التدفقات النقدية كمصدر آخر من مصادر معلومات التحليل المالي، وذلك لما تتمتع به من مزايا خاصة فيما يتعلق بواقع السيولة المالية.

وبعد ما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى التحليل المالي وقائمة التدفقات النقدية سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على واقع مؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين، حيث سنعرض في المبحث الأول تقديم عام حول مؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين، أما في المبحث الثاني فسننتقل إلى مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية وطريقة إعدادها ، وفي المبحث الثالث والأخير سنقوم بحساب مؤشرات تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

## المبحث الأول: تقديم مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين

تعتبر مؤسسة جيجل\_ الكاتمية للفلين إحدى أهم المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل ، إذ أنها تعمل على استغلال مادة الفلين التي تغطي مساحة من تراب الولاية والولايات المجاورة، وتسعى من خلال ذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح ، وكذلك تغطية احتياجات السوق الوطنية وتصدير أكبر كمية من الإنتاج . وسنحاول من خلال هذا المحور تقديم مؤسسة جيجل\_ الكاتمية للفلين من خلال التطرق إلي نشأتها وتطورها وعرض هيكلها التنظيمي ، ثم ذكر أهميتها الاقتصادية وأهدافها .

### المطلب الأول:نشأة وتطور المؤسسة

#### الفرع الأول:النشأة

أنشأت المؤسسة الوطنية للفلين بمقتضى الأمر رقم 67 بتاريخ 1967/09/09م مقرها الجزائر العاصمة وطبقا للإصلاحات المتعلقة بإعادة الهيكلة الاقتصادية للمؤسسة ، وبموجب الأمر 43/72 المؤرخ في 1972/10/03م ، تم تحويل هذه الأخيرة إلى شركة وطنية للفلين والخشب(SNLB) وبموجب الأمر 43/83 المؤرخ في 1983/01/29م تم إنشاء المؤسسة تحت اسم المؤسسة الوطنية للفلين والمواد العازلة المشتقة منه (ENL) ، حيث تم نقل مقرها من الجزائر العاصمة إلى ولاية جيجل .

#### الفرع الثاني: التطور

بعد صدور القوانين 88-01-88/03-88-04 المؤرخة في 1988/12م والتي تضمنت استقلالية المؤسسة العمومية ، حولت المؤسسة الوطنية للفلين والمواد العازلة إلى مؤسسة اقتصادية عمومية مستقلة ، ثم تحولت إلى مؤسسة عمومية ذات أسهم بعقد موثق مؤرخ في 1991/03/16م،حيث قدر رأس مالها ب:20.000.000,00 دج مقسمة إلى 800 سهم ، وفي عام 1992م تم رفع رأس مالها إلي 50.000.000 دج ، وفي عام 1994م تم نقل المقر إلى ولاية عنابة نتيجة لسوء الأوضاع الأمنية ، وفي تاريخ 2000/06/05م بعقد موثق تمت مطابقة القانون الأساسي للمؤسسة وأنشئ مجمع صناعة الفلين (GLA/spa) والفروع المنبثقة عنه برأس مال يقدر ب:50.000.000,00 دج.

وفي 2000/07/01م بعقد موثق تم إنشاء فرع جيجل\_ الكاتمية للفلين المؤسسة العمومية الاقتصادية في الشكل القانوني لشركة ذات أسهم برأس مال قدره 1.000.000,00 دج والذي تم رفعه إلي 157.350.000,00م في 2013/01/31م.

وتعتبر مؤسسة جيجل\_ الكاتمية للفلين حاليا إحدى الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للفلين E.N.L سابقا حيث يوجد مقر المؤسسة بطريق بجاية \_جيجل و يتربع على مساحة تقدر ب :4,10 هكتار و يتكون من

ورشتين الأولى للفلين و الثانية للمواد العازلة كما تقدر المساحة المغطاة للمصنع كليا ب 10.642م<sup>2</sup> تتوزع كما يلي:

- ورشة لإنتاج الفلين الممدد مساحتها تقدر ب 5.374م<sup>2</sup>.

- ورشة المنتجات العازلة مساحتها تقدر ب 1.800م<sup>2</sup>.

- ورشة الصيانة مساحتها تقدر ب 750م<sup>2</sup>.

- المخزن مساحته تقدر ب 1.130م<sup>2</sup>.

- الإدارة وملحقاتها مساحتها تقدر ب 786م<sup>2</sup>.

- مرافق أخرى 802م<sup>2</sup>.

من جهة أخرى يضم المصنع مساحة مهياً وغير مغطاة تقدر ب 8.350م<sup>2</sup> تستعمل لتخزين المادة الأولية

المتمثلة في الفلين، قدرة استيعابها تصل إلى 27.000 قنطار.

و فيما يخص عدد العمال بالمؤسسة فإنه يتناقص سنة بعد أخرى حيث بلغ عددهم سنة 1994 م حوالي 178

و سنة 2001 م ما يقارب 148 عامل ليصل سنة 2002 م إلى 136 عامل و يرجع هذا التناقص إلى طموح

المؤسسة في تخفيض عدد العمال إلى 120 عامل في ظل الاتفاقية العامة للمؤسسة وإلى التطورات الاقتصادية

في جو المنافسة وذلك بالإحالة على التقاعد وإدخال مؤقتين جدد و توفير التسهيلات للعمال الراغبين في التقاعد

قبل السن القانوني للتقاعد ، ليبلغ عددهم سنة 2014 م ما يعادل 111 عامل موزعين على مختلف المصالح

مع العلم أن عدد العمال الدائمين هو 99 عامل و الباقي عبارة عن عمال مؤقتين .

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يعكس الهيكل التنظيمي لهذه الوحدة طبيعة نشاطها الإنتاجي والتجاري إذ تحتوي على مديرية عامة للمؤسسة،

أمانة عامة وأربع مديريات تابعة لهما، وكل مديرية تنقسم إلى أقسام فرعية تسهل عملية التسيير والتنظيم

والإنتاجية.

### الفرع الأول: العرض التفصيلي لمكونات الهيكل التنظيمي

**1- الرئيس (المدير العام) :** يعتبر الرئيس المدير العام المسؤول الأول عن نشاط المؤسسة و له الحق في

تنظيم العلاقات العامة مع المتعاملين من أجل التوجيه و اتخاذ القرارات ، كما يعمل على تنسيق الجهود و

توجيهها لتحقيق حاجات السوق الوطنية و الأجنبية في إطار عملية الاستيراد و التصدير .

**2- الأمانة العامة :** هي الوسيط بين المدير العام و العمال ، وهي نقطة عبور المعلومات بين الوسط الداخلي

والوسط الخارجي للمؤسسة ، ومن مهامها الأساسية برمجة أوقات استقبال المدير العام للعمال و المتعاملين

الاقتصاديين المحليين و الأجانب

3- مساعد المدير العام ، مراقبة التسيير و الإعلام الآلي : مصلحة حديثة النشأة تحتوي على رئيس المصلحة وهو المشرف الوحيد على أجهزة الإعلام الآلي الموجودة في مختلف المصالح ، ومن بين مهامها صيانة الأجهزة والبرامج ، معالجة الميزانية و كذلك معالجة التقارير الشهرية للنشاط .

4- مصلحة المراجع الداخلية : هي مصلحة حديثة النشأة أيضا وهي هيئة مستقلة داخل تنظيم المؤسسة، مسؤول عنها رئيس المصلحة المتمثل في المراجع الداخلي للمؤسسة ، وظيفتها التدقيق في وظائف المؤسسة و أنشطتها والسهر على حسن التسيير والتطبيق للسياسات والإجراءات و صحة التسجيل المحاسبي

5- المخبر : يعتبر من بين المصالح الهامة في المؤسسة ، وهو يعمل بالتنسيق مع مصلحة الإنتاج ، ويعمل على إقامة التجارب و التحاليل ، مراقبة المادة الأولية، إضافة إلى جودة المنتج النهائي و مطابقته للشروط و المعايير المعمول بها دوليا .

6- مديرية المالية والمحاسبة : من بين مهام هذه المديرية أنها تعمل على تسجيل مختلف العمليات المالية و المحاسبية الصادرة يوميا ، إضافة إلى تحضير الميزانية الافتتاحية والختامية للمؤسسة و تقنيات التحليل المالي و تتكون هذه المديرية من :

✓ مصلحة المحاسبة التحليلية و تسيير المخزون

✓ مصلحة المالية و المصلحة العامة .

7- مديرية الإدارة العامة : تنقسم إلى ثلاث أقسام

7-1- مصلحة تسيير المستخدمين : تعمل هذه المصلحة على تنفيذ القرارات الخاصة بالعمل كذلك الإشراف على الغياب و الحضور ، والعمليات الخاصة ، وإعداد قائمة الأجور و تسهيل عملية اتصال العمال بمصالح الضمان الاجتماعي مع منح تحفيزات للعمال .

7-2- مصلحة المنازعات : تهتم بكل القضايا الخاصة بالمؤسسة مثلا عندما تباع سلعة لزبون معين و لا يتم الدفع في الوقت المحدد يتم مفاضاته في المحكمة عن طريق محامي الشركة و مدير الإدارة .

7-3- مصلحة الأمن والنظافة: إن هذه المصلحة تساعد العمال على تأدية مهامهم بصورة سليمة مما يساعد على تنمية و تحسين الإنتاج، كما تعمل على تهيئة الظروف الملائمة لتأدية العمل بصورة طبيعية ومن مهامها حماية وحراسة الأموال ليلا ونهارا، والسهر على نظافة المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة .

8- مديرية التجارة : وتتضمن ما يلي :

8-1- مصلحة البيع و التحصيل: و تعتبر هذه الدائرة من الدوائر الرئيسية في المؤسسة حيث تلعب دورا هاما في السير الحسن لنشاطها و تقوم بما يلي :

✓ إبرام العلاقات الخارجية للمؤسسة مع الموردين و الزبائن ؛

- ✓ الإشراف على تنظيم و مراقبة مدخلات ومخرجات المؤسسة من السلع ؛
- ✓ التكفل بمراحل تنفيذ النشاطات التجارية بالمؤسسة ؛
- ✓ تحديد أسعار البيع و كذلك المنتجات التامة ؛
- ✓ الحصول على المعلومات الخاصة بالبيع والشراء .

8-2- دائرة دراسة السوق: يتم دراسة السوق عن طريق أشخاص لهم الخبرة في هذا المجال، حيث يعملون على تفصيل الدراسة المجملة التي تكون في السوق ، وتستغرق هذه الدراسة حوالي عام تقريبا، وتكون من حيث السعر، المكان... الخ وذلك بهدف معرفة طلبات المستهلكين ودراسة الوضع التنافسي للمؤسسة، وهل يستحق هذا المنتج ربحا أم لا.

### 8-3- قسم البيع : وهو قسم يتولى تصريف وتسويق الإنتاج للزبائن

9- مديرية التموين: تلعب هذه المديرية دورا كبيرا، إذ تعمل على إيصال المواد الأولية للمؤسسة، ويقوم رئيس المديرية بإعداد قائمة المشتريات للمواد الأولية والتجهيزات وإرسالها إلى المدير ليوافق عليها مع مراعاة القرارات المالية، وتتضمن هذه المديرية :

\_ **مصلحة الشراء و حظيرة السيارات**: وتتضمن قسم، الشراء قسم التخزين، وقسم متعلق بحظيرة السيارات، وتتمثل مهامها في تزويد المؤسسة بمختلف المواد الأولية واللوازم وإيصالها إلى قسم الإنتاج، يقوم رئيس المصلحة بإعداد قائمة المشتريات من المواد الأولية والتجهيزات وإرسالها إلى المدير العام للموافقة عليها وذلك مع مراعاة السعر و الوقت .

### 10- المديرية التقنية : تنقسم إلى ثلاث أقسام :

10-1 **مصلحة إنتاج الفلين** : يرأسها رئيس مصلحة الإنتاج، إذ يعمل على مراقبة عملية الإنتاج و إعطاء الأوامر للعمال بالانضباط و الدقة و الإتقان في العمل لتسلم المصلحة مساعدة له، وهذه المصلحة تنتج صفائح الفلين .

### 10-2 **مصلحة إنتاج الموارد الغازلة** : تنتج نوعين من المواد العازلة .

10-3 **مصلحة الصيانة**: تهتم هذه المصلحة بإصلاح الآلات و متابعة التجهيزات و صيانتها و استمرارية عملية الإنتاج و الحفاظ عليها في أحسن حال، من أجل الدقة في العمل والحصول على نوعية جيدة .

### الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي

يمكن عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للفلين كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم(3-1):يبين الهيكل التنظيمي لمؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين - JLE-



**المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للمؤسسة وأهدافها**

**الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسة**

يمكن حصر الأهمية الاقتصادية للمؤسسة في :

- تعتبر واحدة من المؤسسات العمومية التي حافظت على نشاطها وبقيت مستمرة في الإنتاج والحفاظ على مناصب الشغل ، فهي تشكل دعما للقطاع العمومي
- المساهمة في تغطية احتياجات السوق الوطنية من مادة الفلين والسعي لتصدير أكبر كمية ممكنة من الانتاج ، مما يعني المساهمة في الزيادة الصادرات على مستوى الاقتصاد الوطني
- دعم القطاع الصناعي على مستوى المحلي ، واستغلال الطاقات المحلية من مادة الفلين التي تغطي مساحات واسعة من تراب الولاية والولايات المجاورة.

**الفرع الثاني: أهداف مؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين**

- تسعي المؤسسة من خلال عملها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها
- كأى مؤسسة اقتصادية فهي تهدف أساسا إلى تحقيق أكبر ربح ممكن
- إتباع الطرق المتطورة في الإشهار لتسويق منتجاتها
- السعي إلى تطوير العلاقات مع الدول الأجنبية من أجل تسويق منتجاتها إليها
- توسيع نشاطها وذلك بفتح نقاط جديدة لإنتاج وتسويق المنتجات
- تغطية السوق الوطنية من منتجات الفلين والتي هي في حاجة دائمة إليها.

**المبحث الثاني: مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية وطريقة إعدادها**

يستند إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة على مجموعة من المعلومات المستخرجة من ميزانيتين لسنتين متتاليتين 2013-2014 ، وجدول حساب النتيجة للسنة الجارية ، ومعلومات أخرى من ميزان المراجعة.

**المطلب الأول: مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية**

**الفرع الأول : الميزانية المقارنة لسنتي 2014/2013**

وفيما يلي الميزانية المحاسبية المقارنة لمؤسسة جيجل الكاتمية للفلين - JLE-

**الجدول رقم (3-1) :أصول الميزانية المقارنة لسنة 2014 لمؤسسة جيجل\_ الكاتمية للفلين - JLE-**

2013	2014			الأصول
الإجمالي	الإجمالي	اهتلاكات والمؤونات	الإجمالي الخام	الأصول المالية
				الأصول غير الجارية
0,00	138000,00	35000.00	173000,00	التثبيات المعنوية
				<u>التثبيات العينية</u>
244647813,00	244647813,00		244647813,00	الأراضي
30392519,40	29998319,40	141266333,01	171264652,41	البناءات
20493012,45	39740338,48	151864251,11	191604589,59	التثبيات العينية الأخرى
				اهتلاك التثبيات العينية الأخرى
				التثبيات الجاري انجازها
				التثبيات المالية
100000,00	100000,00		100000,00	السندات الأخرى المثبتة
6000,00	6000,00		6000,00	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
3266443,58	3115084,47		3115084,47	الضرائب المؤجلة على الأصول
<b>278905788,43</b>	<b>297745555,35</b>	<b>293156584,12</b>	<b>590911139,47</b>	<b>مجموع الأصول غير الجارية</b>
				الأصول الجارية
100086328,32	69111827,19	2370125,00	71481952,19	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
				<u>الحسابات الدائنة-الاستخدامات</u>
				<u>المماثلة</u>
49350516,76	68992957,96	31311033,77	100303991,73	الزبائن
9584421,28	2496225,32	71661,00	2567886,32	المدينون الآخرون
607715,91	151236,26		151236,26	الضرائب
				الأصول الأخرى الجارية
				<u>الموجودات وما يماثلها</u>

الفصل الثالث قائمة التدفقات النقدية كآلية لتحليل الوضعية المالية بمؤسسة جيجل\_ الكاتمية للفلين

				توظيفات وأصول مالية أخرى
34057847,51	34858483,96		34858483,96	أموال الخزينة
<b>193686829,78</b>	<b>175610730,72</b>	<b>33752819,77</b>	<b>209363550,49</b>	مجموع الأصول الجارية
<b>472592618,21</b>	<b>473356286,07</b>	<b>326918403,89</b>	<b>800274689,96</b>	المجموع العام للأصول

من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (3-2): خصوم الميزانية المقارنة لسنة 2014 لمؤسسة جيجل\_ الكاتمية للفلين - JLE -

2013	2014	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
351175000,00	351175000,00	رأس المال الصادر ( أو حساب المستغل)
		رأس المال غير المطلوب
14822876,04	14822876,04	العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)
		فارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة
-37387861,89	-13645934,84	النتيجة الصافية(حصة المجمع)
-59028715,58	-96416577,47	مرحل من جديد
		حصة الشركة المدمجة
		حصة ذوي الأقلية
<b>269581298,57</b>	<b>255935363,73</b>	<b>المجموع</b>
		الخصوم غير الجارية
156058079,72	172368139,00	القروض والديون المالية
331712,11		الضرائب(المؤجلة والمرصود لها)
		الديون الأخرى غير الجارية
15092782,55	12790221,97	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
<b>171482574,38</b>	<b>185158360,97</b>	<b>مجموع الخصوم غير الجارية</b>
		الخصوم الجارية
24644352,88	20679393,50	الموردون والحسابات الملحقة
4093103,61	5912964,11	الضرائب
2791288,77	5670203,76	الديون الأخرى
		خزينة الخصوم
<b>31528745,26</b>	<b>32262561,37</b>	<b>مجموع الخصوم الجارية</b>
<b>472592618,21</b>	<b>473356286,07</b>	<b>المجموع العام للخصوم</b>

من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج

الجدول رقم (3-3): جدول حسابات النتائج المقارن لسنة 2014 لمؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين - JLE-

2013	2014	
179743418,08	189253671,37	المبيعات والمنتجات الملحقة
-27577815,53	2069597,37	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
		الإنتاج المثبت
		إعانات الاستغلال
<b>152165602,55</b>	<b>191323268,74</b>	<b>1- إنتاج السنة المالية</b>
-130074075,64	-151913764,72	المشتريات المستهلكة
-11205947,08	-9431260,47	الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
<b>-141280022,72</b>	<b>-161345025,15</b>	<b>2- استهلاك السنة المالية</b>
<b>10885579,83</b>	<b>29978243,59</b>	<b>3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)</b>
-40980869,22	-37005386,84	أعباء المستخدمين
-4145169,47	-4194223,51	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
<b>-34240458,86</b>	<b>-11221366,76</b>	<b>4- إجمالي فائض الاستغلال</b>
1400553,70	2876746,24	المنتجات العملياتية الأخرى
-1686937,32	-562181,21	الأعباء العملياتية الأخرى
-4797982,00	-6341388,83	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
2862218,96	1526230,15	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
<b>-36462605,52</b>	<b>-13721960,41</b>	<b>5- النتيجة العملياتية</b>
212376,86	19204,21	المنتجات المالية
-384847,29	-123531,64	الأعباء المالية
<b>-172470,43</b>	<b>-104327,43</b>	<b>6- النتيجة المالية</b>
<b>-36635075,95</b>	<b>-13826287,84</b>	<b>7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)</b>
		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-752785,94	180353,00	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
<b>156640752,07</b>	<b>195745449,34</b>	<b>مجموع منتجات الأنشطة العادية</b>
<b>-194028613,96</b>	<b>-209391384,18</b>	<b>مجموع أعباء الأنشطة العادية</b>
<b>-37387861,89</b>	<b>-13645934,84</b>	<b>8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
		عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)
		عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)
		<b>9- النتيجة غير العادية</b>
<b>-37387861,89</b>	<b>-13645934,84</b>	<b>10- صافي نتيجة السنة المالية</b>

من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة

الفرع الأول: حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

1- المقبوضات من الزبائن : وتتمثل في جميع التدفقات النقدية المتأتية من الزبائن ، ونتحصل عليها بحساب الفرق بين المقبوضات الإجمالية من الزبائن و المدفوعات الإجمالية للزبائن.

$$411/ح = 404209,71 - 203265701,77 = 202861492,06$$

2- مداخيل أخرى : متمثلة في الحسابات التالية :

ح/426، ح/486، ح/758، ح/766، ح/768 ونتحصل على المقبوضات من هذه المداخيل أيضا بحساب الفرق بين المقبوضات و المدفوعات كما يلي:

$$704497,03 = 27000 - 2012,70 + 13062,29 + 599994,28 + 36927,76 + 7500$$

3- المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين :وهي مجموع المبالغ الصافية المدفوعة للموردين و المستخدمين

المتعاملين مع المؤسسة خلال السنة وتتمثل في عدد كبير من الحسابات من ح/4011 إلى ح/4096 بمبالغ إجمالية مقدرة ب 146471687,52 ومقبوضات منهم مقدرة ب 1287408,61 أي بمدفوعات صافية قدرها

**145184287,91**

بالإضافة إلى مدفوعات للحساب 42 مقدرة ب 27978443,11 و مقبوضات لصالح المؤسسة مقدرة ب

75365,07 أي أن المدفوعات الصافية هي: **27903078.04**

بالإضافة أيضا إلى ح/60 المشتريات المستهلكة ، ح/61 خدمات خارجية و ح/62 خدمات خارجية أخرى حيث دفعت المؤسسة مقابل هذه الحسابات الثلاثة 2025939,63 دج وقبضت منهم 12572 دج أي أن

قيمة المدفوعات الصافية هي : **2013367,63**

ولتحديد كل المدفوعات للموردين و المستخدمين نجمع المبالغ الثلاثة

$$175100724,58 = 2013367,63 + 27903078.04 + 145184287,91$$

4- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة: وتتمثل في جميع الفوائد والمصاريف المالية التي على عاتق

المؤسسة وتتمثل في الحسابات التالية :

ح/627 الخدمات المصرفية وما شابهها بقيمة 409939,19 دج، ح/ 628 الاشتراكات والمستجدات بقيمة 10000,12 دج، و ح/ 666 خسائر الصرف بقيمة 16398,30 دج

ومنه قيمة الفوائد و المصاريف المدفوعة تساوي :

$$436337,61 = 16398,30 + 10000,12 + 409939,19$$

5- الضرائب عن النتائج المدفوعة : وتتمثل في الحساب 444 الضرائب على النتائج المدفوعة إلى الدولة ولأن المؤسسة حققت خسارة فإن الضرائب على النتائج تساوي 0,00 أي أن الدولة في هذه الحالة لا تفرض ضرائب على المؤسسة.

6- الضرائب على رقم الأعمال: ونجد قيمة هذه المدفوعات في الحساب 445 الدولة- الرسوم على رقم الأعمال ويتفرع هذا الحساب إلى ح/4552 بمبلغ 79430,52 دج، ح/4455 بمبلغ 8357714 دج، و ح/4456 بمبلغ 41843 دج أي بقيمة إجمالية تساوي **8478987,52 دج**

7- الضرائب والرسوم الأخرى : وتتمثل في مجموعة من الحسابات المنقرعة عن الحساب 44 الدولة والجماعات المحلية بقيمة مالية محصلة من المؤسسة ب 6821340 دج، ومجموعة من الحسابات المنقرعة عن الحساب 64 الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة بقيمة مالية مدفوعة من المؤسسة إلى الدولة تقدر ب 11502,08 دج

مجموع الضرائب والرسوم الأخرى يساوي **6832842,08 دج**

8- الضرائب و الرسوم المحصلة من أطراف أخرى: وهي الضرائب و الرسوم التي تحصل عليها الدولة من أطراف أخرى ح/442 قيمتها **2791861 دج**

9- الدولة التكاليف المدفوعة (التأمينات): وهي ما تدفعه المؤسسة للدولة في شكل تأمينات ، ح/616 أقساط التأمينات **1430662,51 دج**

10- المدفوعات الأخرى: وتتمثل في مخلف المدفوعات التي تدفعها المؤسسة إلى الضمان الاجتماعي ح/431 و الهيئات الاجتماعية الأخرى ح/432 وكذلك الحسابين ح/ 656 الغرامات والعقوبات و الإعانات الممنوحة و ح/658 أعباء أخرى للتغيير الجاري قيمة هذه الحسابات مجملة تساوي **8946842,34 دج**

إذن وبعد حساب جميع العناصر المتعلقة بالأنشطة التشغيلية فإن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يساوي

المقبوضات من الزبائن والمقبوضات الأخرى - المبالغ المدفوعة للموردين وجميع المصاريف الأخرى  
( 704497,03+ 202861492,06) - ( 8478987,52+436337,61 +175100724,58 )

**452268,55 - دج** = ( 8946842,34 + 1430662,51+2791861+6832842,08+

الفرع الثاني: حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

ويتم حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية عن طريق طرح المقبوضات النقدية الخاصة بأنشطة الاستثمار من المدفوعات النقدية الخاصة بأنشطة الاستثمار .

وتتمثل المقبوضات النقدية فيما يلي :

✓ المقبوضات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية: وهي المبالغ المالية التي تحصلت عليها المؤسسة نتيجة التنازل عن التثبيبات العينية و المعنوية ح/462 الحسابات الدائنة عن عمليات بيع التثبيبات ، إجمالي التنازل هو: 1893600 دج

✓ الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية: وهنا لم تقم المؤسسة بأي تحصيلات مالية

✓ الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة : لا توجد أي تحصيلات من النتائج المستلمة أما المدفوعات فتتمثل في:

✓ المدفوعات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية : وهي المبالغ النقدية المدفوعة إلى موردو التثبيبات ح/404 عند اقتناء التثبيبات ،ولقد دفعت المؤسسة ما قيمته 16950754,28 دج

✓ المدفوعات عن اقتناء تثبيبات مالية : لم تقم المؤسسة بأي عملية اقتناء للتثبيبات المالية ح/27 يساوي 0,00 دج

ومنه صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية يساوي :

$$16950754,28 - 1893600 = 15057154,28 \text{ دج}$$

الفرع الثالث: حساب صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل:

وتحسب بنفس طريقة حساب التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار،المقبوضات - المدفوعات .

بالنسبة للمقبوضات:قامت المؤسسة بتحصيل قرض ح/164 الاقتراضات لدى مؤسسات القرض بقيمة 16310059,28 دج

بالنسبة للمدفوعات:لا توجد أي مدفوعات قامت بها مؤسسة الكاتمية للفلين بدفعها خاصة بأنشطة التمويل أي أن المدفوعات تساوي 0,00 دج

إذن: صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل تساوي

$$16310059,28 - 0,00 = 16310059,28 \text{ دج}$$

انظر الملحق رقم (3)

الفرع الرابع: الشكل النهائي لقائمة التدفقات النقدية

بعد تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والاستثمارية والتشغيلية كل على حدي يتم حساب

مجموع التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاث خلال الدورة، والذي يجب أن يعبر عن التغير في رصيد النقدية وما يعادلها بين بداية الدورة ونهايتها.

- النقدية وما يعادلها في بداية الفترة 2014/01/01 والتي تقدر ب 34057847,51 دج

- النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة 2014/12/31 و تقدر ب 34858483,96 دج

الفصل الثالث قائمة التدفقات النقدية كآلية لتحليل الوضعية المالية بمؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين

- التغير في رصيد النقدية خلال الفترة: يمثل الفرق بين رصيد النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة ورصيد النقدية وما يعادلها في بداية الفترة، وكما يظهر فهو مساوي لمجموع التدفقات النقدية للفترة الذي تظهره القائمة.

$$34057847,51 - 34858483,96 = 800636,45 \text{ دج}$$

والشكل النهائي لقائمة التدفقات النقدية موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين

- JLE -

2012	2013	البيان
		<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</b>
190234414,85	202861492,06	مقبوضات من الزبائن
39295924,94	704497,03	مقبوضات أخرى
-186231636,35	-175100724,58	المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين
-654250,34	-436337,61	الفوائد و المصروفات المالية الأخرى المدفوعة
0,00	0,00	الضرائب عن النتائج المدفوعة
-175365,02	-8478987,52	الدولة الرسوم على رقم الأعمال
-14652578,97	-6832842,08	الضرائب والرسوم الأخرى
-3130542,00	-2791861,00	الضرائب والرسوم المحصلة من أطراف أخرى
-1411982,10	-1430662,51	الدولة التكاليف المدفوعة (التأمينات)
-10035839,27	-8946842,34	المدفوعات الأخرى
<b>13238145,74</b>	<b>-452268,55</b>	<b>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</b>
0,00	0,00	تدفقات أموال الخزينة للعناصر غير العادية
<b>13238145,74</b>	<b>-452268,55</b>	<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (A)</b>
		<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</b>
-15109490,38	-16950754,28	المدفوعات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية
0,00	1893600,00	المقبوضات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية
0,00	0,00	المدفوعات عن اقتناء تثبيبات مالية
		الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
		الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-15109490,38	-15057154,28	<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)</b>
		<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</b>
0,00	0,00	المقبوضات من إصدار الأسهم
	16310059,28	الحصص والتوزيعات الأخرى التي تم القيام بها
		المقبوضات المتأتية من القروض
		تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
0,00	16310059,28	<b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)</b>

الفصل الثالث قائمة التدفقات النقدية كآلية لتحليل الوضعية المالية بمؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين

		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
-1871344,64	800636,45	تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة (A+B+C)
35929192,15	34057847,51	أموال الخزينة ومعادلاتها في بداية السنة
34057847,51	34858483,96	أموال الخزينة ومعادلاتها في نهاية السنة
-187134464	800636,45	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
<b>35516517,25</b>	<b>14446571,29</b>	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ملاحظة: بالنسبة لإعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة ، فإن المؤسسة التي زاولنا فيها الدراسة الميدانية مؤسسة جيجل \_ الكاتمية للفلين - JLE - لا تعتمد في إعدادها لقائمة التدفقات النقدية على الطريقة غير المباشرة .

### المبحث الثالث: مؤشرات تحليل الوضعية المالية لمؤسسة جيجل الكاتمية للفلين

بعدما قمنا بإعداد قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة في المبحث السابق، ولغرض التوصل إلى نتائج الدراسة سنقوم بتحليل القوائم المالية المستخرجة من المؤسسة محل الدراسة حيث تم استخراج النسب التي طبقت على القوائم المالية التقليدية وقائمة التدفقات النقدية وذلك خلال الدورتين 2013-2014 ومن تم المقارنة بين هذه النتائج لمعرفة أهمية قائمة التدفقات النقدية في التشخيص المالي للمؤسسة.

**المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية التقليدية**

**الفرع الأول : نسب السيولة**

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (3-5): حساب نسب السيولة لمؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين - JLE -**

المبالغ		البيان	
2013	2014		
193686829,78	175610730,72	الأصول المتداولة	(1)
31528745,26	32262561,37	الخصوم المتداولة	(2)
<b>6,14</b>	<b>5,44</b>	نسبة التداول	(2)/(1)
100086328,32	69111827,19	المخزون	(3)
<b>2,96</b>	<b>3,30</b>	نسبة السيولة السريعة	(2)/(3) - (1)
34057847,51	34858483,96	القيم الجاهزة	(4)
<b>1,08</b>	<b>1,08</b>	نسبة السيولة الجاهزة	(2)/(4)

من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

#### تحليل نسبة التداول

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة تجاوزت 6 خلال السنة 2013 وفاقته 5 خلال 2014، هذا ما يعني وجود فائض كبير جدا من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، وهذا يدل أيضا على وجود رأس مال عامل موجب خلال هاتين السنتين محل الدراسة.

وهذه النسبة تؤكد سيولة معتبرة للمؤسسة، لكن مقابل ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير يعني أن الديون القصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما جعل المؤسسة تلجأ إلى الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز، وهذه السياسة تعد بمثابة تجميد للأموال في الأصول المتداولة، ومن أجل الوصول إلى النسبة النموذجية يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التخزين.

## تحليل نسبة السيولة السريعة

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد.

وتعني هذه النسبة أن كل 1 دينار من الخصوم المتداولة يقابله 3,30 دينار من الحقوق والأموال الجاهزة، أي مدى إمكانية تغطية تلك العناصر للالتزامات الجارية إذا ما تعذر التصرف في المخزونات ، وهي نسبة مرتفعة وجب على المؤسسة التقليل منها للوصول إلى نسبة نموذجية إذ يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينيتها، لأنه من خلال النسب المحسوبة يظهر أن المؤسسة مبالغ في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

## تحليل نسبة السيولة الجاهزة

تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل مدينيتها، وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0.2 و 0.6 .

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة لسنة 2013 و 2014 تقدر ب 1,08 وهي نسبة مرتفعة، وهذا ما يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها ، وهذا ما يدل على أن المؤسسة لديها جزء كبير من النقدية غير مستثمر يجب أن تقوم بإعادة استثمار الجزء الفائض عن الحاجة ، ومن جهة أخرى لا تجد المؤسسة أي صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها، وهذه النسبة تزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة.

## الفرع الثاني:نسب النشاط

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

## الجدول رقم(3-6):حساب نسب النشاط لمؤسسة جيجل\_ الكاتمية للفلين - JLE -

المبالغ		البيان	
2013	2014		
179743418,08	189253671,37	المبيعات	(1)
278905788,43	297745555,35	الأصول الثابتة	(2)
<b>0,64</b>	<b>0,63</b>	معدل دوران الأصول الثابتة	(2)/(1)
472592618,21	473356286,07	إجمالي الأصول	(3)
<b>0,38</b>	<b>0,39</b>	معدل دوران إجمالي الأصول	(3)/(1)

## من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

## معدل دوران الأصول الثابتة

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2014 يقدر هذا المعدل ب 0,63، وهذا يعني أن كل 1 دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0,63 دينار من المبيعات، وهذا ما يدل على عدم كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة وهذه الوضعية تستلزم على إدارة المؤسسة إما القيام باستغلال كل أصولها الثابتة خلال السنتين الأخيرتين أو بيع جزء منها إن كانت غير مستغلة.

## معدل دوران إجمالي الأصول

يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة ب 0,39، هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2014 يولد 0,39 دينار من المبيعات وهذه القيمة ضعيفة جدا ويدل على الأداء المتواضع للمؤسسة خلال السنتين محل الدراسة ، ومن أجل تجنب هذا الانخفاض إما أن تقوم المؤسسة باستغلال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير المستعملة.

## الفرع الثالث:نسب الربحية

تعكس نسب الربحية نتائج تحليل النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي، والواقع أن جميع النسب التي سبق التعرض لها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب الربحية فإنها تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

## الجدول رقم(3-7):حساب نسب الربحية لمؤسسة جيجل\_ الكاتمية للفلين - JLE-

المبالغ		البيان	
2013	2014		
-36635075,95	-13826287,84	الربح الإجمالي	(1)
179743418,08	189253671,37	رقم الأعمال	(2)
-0,20	-0,073	نسبة مردودية النشاط	(2)/(1)
-37387861,89	-13645934,84	صافي الربح	(3)
269581298,57	255935363,73	حقوق الملكية	(4)
-0,13	-0,053	العائد على حقوق الملكية	(4)/(3)

## من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

## نسبة مردودية النشاط

نلاحظ أن المؤسسة حققت نسب مردودية سلبية خلال السنتين فخلال سنة 2014 كانت النسبة سلبية وتساوي -0.073 وخلال سنة 2013 كانت تساوي كذلك -0,20 وهما نسبتين سالبتين على التوالي، وهذا يعني تدهور مستوى الأداء العام للمؤسسة وتبين أن كل دينار من رقم الأعمال المحقق أعطي خسارة قدرها 0,20 - دج خلال سنة 2013 وعرفت هذه النسبة انخفاضا خلال 2014 في جانب الخسارة حيث قدرت ب -0,073 .

## العائد على حقوق الملكية

بالنسبة لهذا المعدل الذي يعبر عن العائد الذي يحققه الملاك من وراء استثمار أموالهم والذي يقدر ب -0,13- خلال سنة 2013 و -0,053- خلال سنة 2014 ، أي أن كل 1دينار مستثمر حقق خسارة قدرها -0,13- و -0,053- على التوالي خلال السنتين الماضيتين وهو خلال السنتين سالب نتيجة الخسائر المتتالية المحققة لكن يمكن القول أن معدل الخسارة قد تراجع قليلا وهذا راجع الرفع من استغلال أموال المؤسسة.

**المطلب الثاني:تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية**  
كما سبق وذكرنا في الفصل الثاني فإن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل.

## الفرع الأول: مؤشرات جودة السيولة

والجدول الموالي يبين أهم النسب الخاصة بمؤشرات جودة السيولة:

## الجدول رقم (3-8): مؤشرات جودة السيولة لمؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين - JLE -

المبالغ		البيان	
2013	2014		
13238145,74	-452268,55	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	(1)
15109490,38	16950754,28	التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية	(2)
0.87	-0.026	نسبة تغطية النقدية	(2)/(1)
31528745,26	32262561,37	الالتزامات المتداولة	(3)
0.41	-0.014	نسبة كفاية التدفق النقدي	(3)/(1)
15109490,38	16950754,28	الإنفاق الرأسمالي	(4)
-	-	توزيعات الأرباح	(5)
-1871344,64	-17403022,83	التدفق النقدي الحر	((5)+(4))-(1)

## من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نسبة تغطية النقدية: نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة خلال الدورة 2014 حققت صافي تدفق نقدي

سالب، أي أن النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي لم تساهم في تغطية الالتزامات الاستثمارية والتمويلية بل لم تكن كافية حتى لتغطية الالتزامات التشغيلية ما يؤكد أن السيولة المتوفرة لدى المؤسسة في الحقيقة هي نقدية عاطلة وليست متولدة خلال الدورة من النشاط الرئيسي للشركة .

نسبة كفاية التدفق النقدي: تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل ، ونلاحظ خلال دورة 2014 أن نسبة كفاية التدفق النقدي سالبة، وهذا ما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية كافية من أنشطتها الرئيسية لتغطية التزاماتها الجارية، وهذا ما يعني أن سيولتها سيئة ، وبما أن المؤسسة حققت صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية سالب ، فهذا يدلنا على أنها غير قادرة على تغطية التزاماتها في الآجال المحددة، ورغم أن المؤسسة في سنة 2013 حققت نسبة موجبة إلا أنها تبقى ضعيفة لأنها أقل من الواحد الصحيح .

التدفق النقدي الحر: هذا المقياس يبين مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر خارجية، فبحسابنا للتدفقات النقدية الحرة للمؤسسة خلال دورة 2013 و 2014 نلاحظ أنها حققت تدفقا نقديا حرا سالبا مما يشير إلى أن المؤسسة لم تغطي التزاماتها النقدية المخطط لها، و ليس لديها النقدية الكافية للتوسع في حجم أصولها الأمر الذي يعني أن مرونة المؤسسة انخفضت وهذا يشكل خطرا على المؤسسة في حال استمرار الوضع على حاله قد تضطر إلى الاقتراض أو بيع استثماراتها .

الفرع الثاني: مؤشرات جودة الربحية

نقوم بحساب أهم مؤشرات الربحية للمؤسسة كما يلي :

الجدول رقم (3-9): يبين مؤشرات جودة الربحية لمؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين - JLE -

المبالغ		البيان	
2013	2014		
176996269,11	203313760,35	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية	(1)
15109490,38	15057154,28	الإنتفاق الرأسمالي	(2)
<b>192105759.49</b>	<b>218370914,63</b>	الاحتياجات النقدية الأساسية	(2)+(1)
190234414,85	202861492,06	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	(3)
<b>0.99</b>	<b>0.92</b>	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	(2)+(1)/(3)
13238145,74	-452268,55	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	(4)
-37387861,89	-13645934,84	صافي الدخل	(5)
<b>-0.35</b>	<b>0.033</b>	مؤشر النقدية التشغيلية	(5)/(4)
179743418,08	189253671,37	صافي المبيعات	(6)
<b>1.05</b>	<b>1.07</b>	العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي	(6)/(3)
472592618,21	473356286,07	إجمالي الموجودات	(7)
<b>0.028</b>	<b>-0.002</b>	العائد على موجودات من التدفق النقدي التشغيلي	(7)/(4)
269581298,57	255935363,73	حقوق الملكية	(8)
<b>0.049</b>	<b>-0,001</b>	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية	(8)/(4)

من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية المحصل عليها خلال الدورتين 2014 و 2013 لم تصل بعد إلى الواحد الصحيح حتى تضمن المؤسسة تغطية كافة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية بنسبة 100% ، وعرفت هذه النسبة انخفاضا سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 التي كانت قريبة من الواحد الصحيح، وعلى المؤسسة تدارك الأمر من أجل الرفع من القدرة على تلبية هذه الاحتياجات النقدية.

مؤشر النقدية التشغيلية: ويبين هذا المؤشر بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق. حيث حققت المؤسسة مؤشرا منخفضا قيمته 0,033، وهو ما يعكس انخفاض جودة الربحية خلال دورة 2014.

العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي: تمثل النسبة المحصل عليها هنا في الائتمان حيث نجد أن ائتمان المؤسسة سنة 2014 هو 1.07 وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة

في تحصيل النقدية، على اعتبار أن صافي المبيعات تؤخذ من قائمة الدخل أي باستعمال مبدأ الاستحقاق كما أن المبيعات تشمل المبيعات الآجلة .

العائد على موجودات من التدفق النقدي التشغيلي: وتبين هذه النسبة مدى قدرة الموجودات على توليد التدفق النقدي التشغيلي أي أن مساهمة الموجودات في توليد النقدية هي 0,002- وتبقي هذه النسبة ضعيفة جدا وغير كافية ، ويعود السبب وراء الحصول على هذه النتيجة السلبية إلي صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية الظاهر بنتيجة سلبية .

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية: تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية ونلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة منخفضة جدا سنة 2013 حيث قدرت حوالي ب: 0,049 أي 4.9% ، كما نلاحظ سنة 2014 أن المؤسسة لم تستطع أن ترفع من هذه النسبة بل ازدادت في الانخفاض لتصل إلى 0,001- أي 0,1%- ، وهذا يدل على انخفاض مستوى كفاءة المؤسسة في توليد النقدية وانخفاض جودة أرباحها.

الجدول رقم (3-10): يبين مؤشرات تقييم السياسات المالية لمؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين - JLE -

المبالغ		البيان	
2013	2014		
13238145,74	-452268,55	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	(1)
-	-	تغطية التوزيعات	(2)
-	-	نسبة تغطية التوزيعات	(2)/(1)
0,00	16310059,28	متحصلات الفوائد و التوزيعات	(3)
190234414,85	202861492,06	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	(4)
0.00	0.08	نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات	(4)/(3)
15109490,38	15057154,28	الإنفاق الرأسمالي	(5)
-	-	التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل	(6)
-	-	نسبة الإنفاق الرأسمالي	(6)/(5)

#### من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات تساوي 0,00 سنة 2013 لانعدام متحصلات الفوائد والتوزيعات، وفي سنة 2014 وصلت النسبة إلى 0,08 أي 8% ورغم ذلك تبقي هذه النسبة ضعيفة ، مما يدل على فشل المؤسسة في تحصيل عوائد جيدة من خلال استثمار أموالها في نشاطها التشغيلي .

## ❖ التقرير حول وضعية المؤسسة

وفي نهاية الدراسة لابد من الإشارة إلى مجموعة من النتائج المتوصل إليها تتمثل أهمها في ما يلي :

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وعمليات الاستثمار كانت سالبة مما أثرت سلبا على المركز المالي للمؤسسة .

- أغلب المؤشرات التي قمنا بحسابها المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية كانت نتائجها ضعيفة ولا تخدم المؤسسة مما يدل على أن المؤسسة بها مجموعة كبيرة من نقاط الضعف ومن أبرزها وأخطرها التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مما يتوجب على المؤسسة إعادة النظر في هذه النقاط ووضع حلول عاجلة لها.

- عند تحليل سيولة المؤسسة - JLE - المستخرجة من القوائم التقليدية لاحظنا أن نسبتي التداول و السيولة للمؤسسة تتوفر على سيولة كافية لتغطية التزاماتها القصيرة ، أما النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية فالمؤسسة عرفت وضعاً سيئاً بسبب عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية من نشاطها الرئيسي لتغطية التزاماتها.

- نسب الربحية المشتقة من القوائم التقليدية المؤسسة - JLE - تسمح على العموم بتقييم ربحيتها بربط الأرباح المحققة بالمبيعات، وذلك لمعرفة مدى قدرة نشاط البيع على تحقيق الربح وكذا معرفة مدى قدرة الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين في تحقيق الأرباح من جهة و لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال موجوداتها من جهة أخرى.

أما النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية فإنها ترتبط بشكل رئيسي بصافي التدفق النقدي التشغيلي بدلا من صافي الربح ، وهذا ما يسمح بتقييم جودة الأرباح المحققة من خلال تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق النقدية الكافية من نشاط البيع وأموال المساهمين المستثمرة.

## الخلاصة:

إن الحاجة للبيانات والمعلومات الضرورية في صناعة القرارات التي يترتب عليها بقاء المؤسسة واستمراريتها حتم على المؤسسات الجزائرية العمل بقائمة التدفقات النقدية، وعلى الرغم من أنها لا تخلو من النقائص إلا أنها ومن خلال دراستنا الميدانية لمؤسسة جيجل\_الكاتمية للفلين تبين لنا تقديمها لإضافة كبيرة من خلال تدعيم النتائج المتوصل إليها عن طريق القوائم المالية الأخرى ومساهمتها في التعرف على صافي النقدية لكل نشاط بصورة مستقلة وكذا صعوبة التلاعب بالمحتوى المحاسبي لها. ومن خلال التحليل المالي لمؤشرات المؤسسة لدورتين 2013 و 2014 والمتعلقة بقائمة التدفقات النقدية توصلنا إلى أنه يمكن زيادة فعالية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال الإنذار المبكر للفشل المالي وذلك عن طريق تحليل نسب السيولة والتي كانت تظهر تدهور مستمر وخطير على المؤسسة، وكذا مدى قدرتها على توليد أرباح جيدة عن طريق تحليل الربحية ونسب السياسة المالية، التي تبين عدم قدرتها على تمويل نشاطها بمواردها الداخلية انطلاقاً من النتائج السلبية التي حققتها.

## الخاتمة:

تمثل قائمة التدفقات النقدية إضافة ذات أهمية بالغة للمؤسسات الاقتصادية، لأنها تحتوى على مؤشرات من شأنها تقدير مخاطر الإفلاس ، التي يمكن استخدامها لأغراض التوسع أو سداد الالتزامات قصيرة أو متوسطة و طويلة الأجل، وكذا تحقق الإفصاح على معلومات دقيقة توفر لمستخدمي و متخذي القرار ضالتهم من المعلومة الموثوق بها، مما يؤدي إلى الرفع من كفاءة الإدارة وثقة المتعاملين الموردين أو المؤسسات المالية التي تريد الاطمئنان على قدرة السداد لدى المؤسسة.

ويلعب التحليل المالي دور كبير في إدارة التدفقات النقدية للقوائم المالية، من خلال المؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية ودورها الكبير في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، عبر تقييم جودة ربحية المؤسسة وسياستها التمويلية ومرونتها المالية، وبالتالي إبراز مدى قدرتها على توليد النقدية الكافية من عملياتها الرئيسية لضمان استمرارية نشاطها.

## نتائج الدراسة:

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة جيل\_ الكاتمية للفلين يمكننا حصر أهم النتائج المتوصل إليها، والتمثلة فيما يلي:

➤ التحليل المالي هو البحث عن التوازن المالي باستخدام المؤشرات و النسب المالية لمعرفة نقاط القوة و الضعف للمؤسسة.

➤ يعتبر التحليل المالي أداة مهمة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فبعد الحصول على مختلف المعلومات المطلوبة يتم تحليلها للوصول إلي النتائج .

➤ إن قائمة التدفقات النقدية تعتبر مفيدة جدا في تقييم مدي اليسر المالي والسيولة المالية في الشركة ومعرفة مدي مرونتها المالية ، حيث أنها تتصف بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي القوائم المالية الأخرى وتجعلها أكثر شمولاً حيث يعتبر صافي التدفق النقدي مؤشر جيد علي صدق ربحية المنشأة

➤ تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة تتميز عن باقي القوائم المالية الأخرى، فهي ليست بديلاً لأي قائمة وإنما مكملة لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع.

➤ كما أن قائمة التدفقات النقدية ليست عرضة للتحريف مقارنة بقائمة الدخل، فصافي الدخل يمكن التحكم فيه إلى حد كبير إلى المستوى الذي ترغبه الإدارة وباستخدام طرق محاسبية مختلفة.

➤ النشاط الرئيسي للمؤسسة لا يولد نقدية كافية لتغطية الالتزامات الاستثمارية والتمويلية وحتى الالتزامات التشغيلية وهذا ما تبين من خلال تحليلنا لنسب السيولة للمؤسسة ، كما أن النشاط المسؤول عن نقاط ضعف مؤسسة جيجل\_ الكاتمية للفلين هو النشاط التشغيلي

➤ المؤسسة حققت خسارة خلال فترة الدراسة وهذا ما بينته القوائم المالية ، كما أظهرته كذلك نتائج التحليل الخاصة بنسب الربحية ونسب النشاط ، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها، أو أنها تحفظ بأصول زائدة عن حاجتها، ومن أجل تفادي ذلك يجب على المؤسسة التخلي عن الاستثمارات الزائدة إن كانت هناك أصول زائدة، أو استغلالها إن كانت غير مستغلة

➤ من خلال التحليل المالي للنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تبين لنا أنه يوجد انخفاض في جودة أرباح المؤسسة وهذا راجع بالدرجة الأولى إلي سلبية صافي التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية .

➤ يظهر تحليل قائمة التدفقات النقدية وجود عجز في السيولة خلال فترة الدراسة وما يثبت ذلك نتائج التحليل المتوصل إليها

#### تفسير النتائج وفقا للفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى: إن الميزانية وقائمة الدخل يتم اعتمادهم طبقا لمبدأ الاستحقاق أما قائمة التدفقات النقدية فيتم إعدادها من خلال مبدأ النقدية مما يجعلها أحد القوائم الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عليها، فهي تمد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن قدرة المؤسسة على توليد النقدية والقدرة على توزيع الأرباح والقدرة على تجديد الاستثمارات، وتعد من أصدق القوائم لأنه لا يدخل في إعدادها الجانب الشخصي عكس القائمتين السابقتين .

بالنسبة للفرضية الثانية: بعد حساب المؤشرات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية وإطلاعنا على وثائق المؤسسة، تبين أن المؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية وبعد تحليلها تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، من خلال تحديدها لنقاط القوة والضعف في أنشطتها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

#### الاقتراحات:

في نهاية هذه الدراسة ارتأينا تقديم مجموعة الاقتراحات كما يلي:

➤ ضرورة العمل أكثر على زيادة الاهتمام بالتحليل المالي سواء للأطراف الداخلية أو الأطراف الخارجية، من أجل فهم أكبر للقوائم المالية التي أقرها النظام المحاسبي المالي، ففي الوقت الحالي لا يكفي تفحصها فقط بل يجب فهمها وتحليلها وتفسير النتائج المتوصل إليها.

➤ إعطاء أهمية أكبر للمعلومات التي يتم الاعتماد عليها في إعداد قائمة التدفقات النقدية لأن تلك المعلومات المتحصل عليها من هذه الأخيرة لها أهمية كبيرة في عملية التحليل المالي للمؤسسة باستعمال النسب.

➤ عقد دورات تدريبية وتكوينية لبعض المحاسبين في الشركة لتزويدهم بالجانب التحليلي من أجل التعرف أكثر والتعمق أكثر قصد رفع مستوى الأداء المهني للعاملين.

#### آفاق الدراسة:

وفي الأخير يمكن القول أن تحليل الوضعية المالية للمؤسسات يشمل جوانب أخرى وأساليب وأدوات متعددة فهو لا ينحصر على المؤشرات التقليدية ، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هذا العمل كغيره من الأعمال الأخرى يحتاج إلى دراسات أوسع من ذلك ،تمس جميع الجوانب لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة وكذا توسيع مجال الدراسة للوصول إلى نتائج دقيقة ،وبالتالي تحديد الوضعية المالية بدقة لاتخاذ القرارات السليمة.

## قائمة المراجع:

### ❖ الكتب :

- 1- أحمد محمد نور شحاتة، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008 .
- 2- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس والتطبيقية، الطبعة الأولى، 2010 .
- 3- حسين القاضي، مأمون الحمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 .
- 4- حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ، 2005.
- 5- حسين مصطفى هلالي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2001 .
- 6- حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة (منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات)، دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن ، الطبعة الأولى، 1998.
- 7- سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال، المحاسبة المالية المتوسطة ، الإسكندرية ،الدار الجامعية، 2000 .
- 8- سمير عبد العباس، عبد علي حنظل، استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء،معهد الإدارة،الرصافة،
- 9- سيد عطا الله السيد، النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان، 2009 .
- 10- شعيب شنوف،محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبية الدولية ،الجزء الأول،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،الجزائر،2008.
- 11- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2005 .
- 12- عبد الرحمان عطية،المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الطبعة الثانية، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2011 .
- 13- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007 .
- 15- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية - النظرية والتطبيق - ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006 .
- 16- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.
- 17- علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 .
- 18- فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة، مؤسسة،الوراق، الأردن، 1999 .
- 19- فهمي مصطفى الشيخ،التحليل المالي،الطبعة الأولى، smn financial،فلسطين ،2008.

20- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

21- مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

22- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي للشركات والأسواق المالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 2009.

23- محمد سمير الصبان، رجب السيد راشد، المحاسبة المتوسطة أسس القياس الإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

24- محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006.

25- محمد مطر، الاتجاه المعاصر في التحليل المالي و الائتماني، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

26- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي -، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.

27- مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

28- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، الجزائر، الدار المحمدية العامة، 1999.

29- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004.

30- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.

#### ❖ المجلات:

31- أمال أحمد العمودي وتوفيق عبد المحسن الخيال، دراسة العلاقات بين نسب التدفقات النقدية والقيمة السوقية للسهم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 25، العدد 2، 2011.

32- أمال نوري محمد، مدي تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية - دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، 2013.

33- توفيق حسن عبد الجليل، أثر التدفقات النقدية التشغيلية في سعر السهم السوق للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 4، 2012.

- 34- حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 02، 2008.
- 35- مرزاقه صالح، فتحة بوهين، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد و المجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 06، 2010.
- ❖ الرسائل الجامعية:
- 36- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
- 37\_ حنان سيدروحو، دور سلوك الخزينة لتحقيق التوازن المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2014.
- 38- سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، باتنة، 2009.
- 39- سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008 .
- 40- عبد الناصر شحاتة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2008 .
- 41- عصمان إيمان، دور التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2011 .
- 42- محمد أمين خنيوة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدولت السوق النقدي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.
- 43- مراد قاسم عيد سليمان، التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن، 2003 .

#### ❖ الملتيقيات:

- 44- أحمد مخلوف، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد حلب البلدة، 13- 15 أكتوبر، 2009 .
- 45- بلعور سليمان، علي بن الطيب، قراءات مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، 2009 .

46- عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة باتنة، العدد الأول، 2007.

47- مداني بن بلغيت، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، جامعة ورقلة، الجزائر، 12-13 ديسمبر 2012.

48- نصر الدين بن ندير، عمار بوشنوف، جدول تدفقات الخزينة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، الوادي، الجزائر، 2010 .

#### ❖ المراسيم:

49- القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 ، والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، من القرار المؤرخ ب 25 مارس 2009.

## قائمة الملاحق

اسم الملحق	رقم الملحق
الميزانية المختصرة لمؤسسة جيجل_الكاتمية للفلين	01
جدول حسابات النتائج لمؤسسة جيجل_الكاتمية للفلين	02
قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة جيجل_الكاتمية للفلين	03